الجنرالات والمستبدون

كيف حدّدت ممانعة الانقلاب مسبقًا سلوك النخبة العسكرية في الربيع العربي

هشام بو ناصيف

ترجمة: أحمد عيشة

مراجعة: وحدة الترجمة والتعريب في مركز حرمون

أيلول/ سبتمبر 2016

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

مركـز حرمـون
للدراسـات المعاصـرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسّسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقًا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصّصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعددٍ من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعدِّدة في إنجاز برامجه، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الدوحة، قطر
+974 44 885 996
غازي عنتاب،تركيا
+90 342 326 5112
harmoon.org

المحتويات

مقدمة 2

أولًا: فكرة الدراسة 3

ثانيًا: موجات الديمقراطية وانهيار التسلطية: لماذا يهتم الجيش؟ 8

ثالثًا: المناعة من الانقلاب والنخبة العسكرية والاحتجاجات المدنية: تأطير نظري 10

1- التوازن COUNTERBALANCING 11

2- تعزيز المصالح المادية للنخبة العسكرية 13

3- تعزيز الكره المشترك 15

رابعًا: اختيار القضية والمنظور 17

خامسًا: النخبة العسكرية واحتجاجات 2011 18

1- النخبة العسكرية في مصر: توافر الرغبة وليس القدرة على الدفاع عن النظام 20

2- النخبة العسكرية في سورية: الإرادة والقدرة على الدفاع عن النظام الحاكم 29

3- النخبة العسكرية في تونس: لا الإرادة ولا القدرة على الدفاع عن النظام 31

الخلاصة 37

الهوامش 39

الكاتب: هشام بو ناصيف [1]

المصدر:
POLITICAL SCIENCE QUARTERLY | Volume 130 Number 2 2015 | www.psqonline.org

ترجمة: أحمد عيشة [2]

مراجعة وتحرير: وحدة الترجمة والتعريب في مركز حرمون

[1] ***هشام بو ناصيف:*** *أستاذ مساعد في العلوم السياسية في كلية كارلتون، ولاية مينيسوتا. وقد ظهر عمله عن السياسة العسكرية العربية في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ومجلة الشرق الأوسط.*

[2] ***أحمد عيشة:*** *مترجم سوري*

مقدمة

طالب الرؤساء: حسني مبارك في مصر، وبشار الأسد في سورية، وزين العابدين بن علي في تونس، عندما أيقنوا أنّ قوات الشرطة غير قادرة على قمع التحركات المدنية في العالم العربي عام 2011، كبار ضباط القيادة العسكرية أن يأمروا القوات المسلحة بالدفاع عن أنظمتهم؛ حيث لم يلتزم الطلب هذا إلّا كبار ضباط الجيش السوري. يبقى الاختلاف في سلوك النخبة العسكرية واحدًا من أكبر الألغاز في الربيع العربي: لماذا يقوم كبار الضباط الأنظمة الاستبدادية، بمواجهة الثورات السلمية بالقمع، في بعض الحالات ولا يواجهونها في حالات أخرى؟

أولًا: فكرة الدراسة

أدرك دارسو السياسة العربية على الفور أن دور الجيش محوريٌّ في تشكيل مخرجات الثورات على الفور؛ فحازم قنديل، يصرّ على أن القوات المسلحة لم تدافع عن النظام في مصر؛ لأن الشرطة قد تجاوزت دور الجيش بوصفه عنصراً ذا امتيازات من جهة الائتلاف الحاكم؛ وبالتالي، لم يعد الجيش مهتمًّا بدعم النظام [1]. كما لاحظ طارق مسعود، أن مبارك أهمل حزبه خلال أزمة 2011، واعتمد بدلاً منه على الأجهزة الأمنية للتعامل مع الوضع [2]. يسلط مسعود الضوء على تذمر الجيش، من تصاعد دور الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، خلال السنوات الأخيرة للنظام، في حين أن جوشوا ستاشر، أشار أيضًا إلى منافسته مع الشرطة، بوصفه عاملًا رئيسًا يوجّه السلوك العسكري في مصر [3].

لاحظ فيليب درو فانسن Philippe Droz-Vincent أنَّ بعض الأنظمة العربية، اخترقت قواتها المسلحة، عبر التلاعب بالروابط القبلية والعائلية، أو العرقية، في حين أن بعضهم الآخر لم يفعل ذلك، ما أثر على دور القوات المسلحة في الربيع العربي [4]. لاحظ زولتان باراناي Zoltan Barany، على غرار ذلك، أن العامل العرقي، أو غيابه، كان حاسمًا في

تشكيل ردّات فعل الجيوش على ثورات 2011.[5] يسلط غريغوري غاوز، Gregory Gause الضوء على الفرق بين القوات المسلحة العربية المقوننة، والأخرى التي هي أقل قوننة لشرح الاختلاف في ردّات فعلهم على الثورات[6]. كشفت الدراسات المعمقة والمقدمة من المراقبين، وغيرها من الدراسات ذات الصلة، على الرغم من أن الربيع العربي فاجأهم منذ البداية، الديناميات السياسية والمؤسسية التي أدت إلى قيام حوادث عام 2011، فلم يُعطَ إلّا القليل من الاهتمام للتفاعلات البينية، بين كبار الضباط ومرؤوسيهم، على الرغم من التأثير الهائل الذي كانوا يمتلكونه على مجريات الحوادث. وما عدا التحيز الطائفي[7] فقد تم التجاهل الكامل لآثار التكتيكات المانعة للانقلاب، التي صاغت الهياكل الداخلية للجيوش العربية، على سلوكهم خلال الانتفاضات. إن التركيز على ترابطات الجماعة أمرٌ غير مفهومٍ في ضوء الدور المحوري، الذي لعبه التحيز الطائفي في المحافظة على ولاء القوات المسلحة للنخب الحاكمة؛ ومع ذلك، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان الخطر الناجم عن الاعتماد الحصري على التفسيرات القائمة على أساس الهوية، وتحديدًا تشظي القوات المسلحة العربية إلى فئتين فقط؛ الأولى، الجيوش التي يتم بناؤها على أسس طائفية أو قبلية، والثانية، وهي ليست كذلك. هذا التصنيف مُضلل لأنه يجمع تحت مظلته الحالات التي يجب أن تظل مستقلة من الناحية التحليلية. كما سوف أبين في هذه المقالة، أن الديناميات المحيطة بدور النخبة العسكرية في حوادث عام 2011، في مصر وتونس كانت مختلفة، على الرغم من أن كلا الجيشَين كانا متجانسَين إلى حد كبير من منظور طائفي. كانت ردة فعل الجيوش في تلك البلدان، سورية والبحرين واليمن وليبيا، مختلفة تجاه ثورات عام 2011، على الرغم من أنها تشكّلت على استغلال الولاءات المتعلقة بالهوية. ففي سورية والبحرين بقي الضباط موحّدين ودعموا الأنظمة، بينما في ليبيا واليمن، انقسمت القوات، وانشقت بعض الوحدات نحو المعارضة. إن تحليلًا مفصلًا عن الحالات اليمنية والليبية والبحرينية هو أبعد من أن تشمله هذه المادة. ويكفي أن نقول إن هذا التحيز الطائفي والقبلي ليس كل القصة، على الرغم من أنه وبشكل مؤكد جزء منها.

أزعم في هذا المقال، أن دراسة التقنيات المانعة للانقلاب، وتقسيم الضباط إلى أصحاب الرتب رفيعة المستوى من جهة، وذوي الرتب المتوسطة وصغار الضباط من جهة أخرى، يأخذنا خطوة أخرى نحو فهم أعمق لحوادث العام 2011، وكذلك نحو تنظير إضافي ومختلف. تشير إيفا بيلين، بشكل مقنع في دراسة لها عن الربيع العربي، إلى أن مصطلح "جهاز قسري" "يتطلب التقسيم."[8] بشكل عام، يقسم الدارسون في الواقع الأجهزة القسرية إلى أجنحتها: الأمنية والعسكرية.

وهذا واجب تحليلي؛ لأن القوات المسلحة، ووكالات الأمن الداخلي، هي مؤسسات متمايزة؛ ففي كثير من الأحيان كانت مفصولة بمصالح وثقافات مختلفة. ومع ذلك، فعادة ما يميز الباحثون مؤسسة القوات المسلحة عن مؤسسة الشرطة، لقد كان أمام دارسي الاستبداد ميلٌ إلى التعامل مع الجيش كوحدة كلية، كما يزعم بشكل صحيح، كلٌّ من سيدهارث شاندرا، ودوغلاس أنطون كامن، Siddharth Chandra and Douglas Anton Kammen.[9]

لا يُعامل الدارسون الجيش كطرف موحد، فهم يقسّمونه أفقيًا إلى فروع؛ القوات البرية، والبحرية، والقوات الجوية [10]، وإني على قناعة بأننا سنكسب أداة تحليلية قوية، بالتأمل في التقسيم العمودي أكثر من العلاقات الأفقية، وبشكل أكثر تحديدًا، أُقَسم تراتبية الضباط بفصل الكبار عن الوسط وصغار الرتب. هذا التقسيم القائم على الرتبة، مهم؛ لأنَّ كبار الضباط لديهم السلطة في إصدار توجيهات، يتوقف تنفيذها الفعلي على استعداد مرؤوسيهم لتنفيذها، وتظلّ مشكلة وكيل-رئيس كلاسيكية[11]؛ إذ يمكن للقادة ورؤساء الأركان أن يأمروا القوات الخاصة بقمع الانتفاضات الشعبية، لكنهم، أنفسهم لا يفتحون النار على المتظاهرين المدنيين العزل في الميادين العامة؛ فعندما صدرت أوامر بقمع التحركات الشعبية، فإن ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة من الضباط تحملوا عمليًا مسؤولية المذبحة؛ لأن البدء بقتل المواطنين غير المسلحين مهمة

إشكالية بشكل خاص؛ فقد يرفض ذوو الرتب المتوسطة والصغيرة من الضباط اتّباع أوامر بقمع التحركات الشعبية، فعليًا، وقد ينشقون و ينضمون إلى الثورة.[12] من المرجّح أن يطيع المجندون أوامر رؤسائهم المباشرين -هذا يعني ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة من الضباط- إن استلزم الأمر، قد يعصون أوامر كبار الضباط، وفقًا لإريك نوردلينغر Eric Nordlinger.

في حين أن مبدأ التراتبية، يقتضي أن تُعطى السلطة المطلقة في نهاية المطاف إلى كبار القادة، وتشمل المبدأ الأخلاقي الذي يوجب الطاعة الأولية اللازمة مع الرؤساء. الأوامر المباشرة دائمًا يجب أن تُطاع. وإنّ ضباط الرتب المتوسطة – (عقيد، ورائد والنقباء- الذين هم الأعلى مسؤولية مباشرة من الذين يستخدمون البنادق [13].

ونتيجة لذلك، عندما يبدي ذوو الرتب المتوسطة والصغيرة من سلك الضباط رفضهم لقمع المتظاهرين، فإن الجنود تحت إمرتهم يتبعونهم. وهذا ما يُفسر سبب سعي النخب العسكرية الحاكمة، جدّيًا، لتجنب التمرد الجماعي بين ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة من الضباط، حيث تأثير النخبة وهيبتها -وفي الواقع، سبب وجودها ذاته- يعتمد على إبقاء سلطتهم على الضباط والجيش بأسره. هناك إجماع في الدراسة، على أن الضباط، عادةً، يفضّلون المحافظة على التسلسل الهرمي، والانضباط، والتماسك داخل الجيش؛ أكثر من المحافظة على أي هدف آخر [14]. يُمكن لخطر تقويض السلامة التنظيمية للضباط، أن تحدّ بشدة من حرية تصرف النخبة العسكرية، ويغيرون موقفهم من الحدث. لن يكون لدى كبار الضباط القدرة على الدفاع عن النظام، ما لم تكن أغلبية أصحاب الرتب المتوسطة والصغيرة منهم على استعداد لاتباع الأوامر بقمع التحركات الشعبية.

في طبيعة الحال، فإن الاختلاف بين النخبة العسكرية والضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة ليس حتميًّا؛ فلقد توافق كل من كبار الضباط ومرؤوسيهم على ضرورة قمع التحركات الشعبية، على الرغم من أنهم قد يكونوا مستائين من الوضع الراهن، وغير مستعدين للدفاع عن النظام. إن تقارب وجهات النظر ضمن مجموعة الضباط، أو عدمها، سيعتمد على قوة الروابط بين الحكام المستبدين والنخبة العسكرية، والضباط أصحاب الرتب الصغيرة والمتوسطة.

أزعم في هذا المقال، أن تشكيل تلك الروابط يتمّ في قوالب مختلفة، فإن تكتيكات ممانعة الانقلابات ستولد النتائج التالية: **الأولى**، سيكون لجزء من النخبة العسكرية الإرادة بالدفاع عن الحكام المستبدين، والقدرة على حمايتهم من دون المجازفة بسلطتهم على الضباط. **والثانية**، أنّ بعض النخبة الآخر يملك الرغبة في إنقاذ الأنظمة غير الديمقراطية المُهدَدَة بالتحركات الشعبية، ولكن ليس لديه القدرة على القيام بذلك لأن أوامر قمع المتظاهرين، إن صدرت، سيتم تجاهلها. وأخيرًا، القسم الأخير من النخبة العسكرية لا يملك الإرادة ولا القدرة على دعم الوضع الراهن.

أمضي قدمًا على النحو التالي: **أولًا**، أجادل بأن دراسة التغيير السياسي تبقى ناقصةً، وحقيقة مستحيلة، من دون فهم سليم لدور الجيش في العمليات الثورية؛ كما تبقى دراسة الحركات الاجتماعية على وجه الخصوص، وبنى الفرصة السياسية ناقصة وتُسبب الأذى لنفسها ما لم تعِ دور القوات المسلحة، بمعنى؛ أنّ الجيش يحتاج إلى أن يُقدم أو يبقى حاضرًا. **ثانيًا**، أُتابع بلمحة عامة عن سلوك الجيش تجاه الاحتجاجات السلمية. **ثالثًا**، أقدم إطاري النظري وأجسد الآليات السببية المفسرة للاختلاف، في سلوك النخبة العسكرية في أوقات الاحتجاجات. **رابعًا**، أشرح المنطق الدافع لاختيار وتحديد نطاق هذه المادة. ومن بعد، أطبق إطاري النظري على اختبار تجريبي على الربيع العربي عام 2011، في كل من مصر وسورية وتونس، وأختم بالتأمل في احتمالات بحث مستقبلي في هذا الموضوع.

ثانيًا: موجات الديمقراطية وانهيار التسلطية: لماذا يهتم الجيش؟

تسلط، دراسة الحركات الاجتماعية والثورات، والاحتجاجات المدنية، الضوء على مركزية بنى اللحظة السياسية في توليد مخرجات ثورية، إلا أنها عادة تهمل دراسة الجيش، على الرغم من أن القوات المسلحة تخلق عندما تنشق، بنية الفرصة الأفضل للتوسع والانتصار النهائي المحتم. يتساءل دوغ ماك آدم، أحد القلة الذين درسوا الحركة الاجتماعية، عن قدرة الدولة على القمع، أو عدمه، وفي مركز تصوره لبنى الفرصة السياسية، يجد الميل إلى إخفاء قمع الدولة في الدراسات "اللغز" ذات الصلة [15].
في الواقع، إنه كذلك. فأهمية دور القوات المسلحة في العملية الثورية، راسخ منذ فترة طويلة من جانب المفكرين الكلاسيكيين للثورات:

لا يمكن لثورة الجماهير أن تنتصر من دون مساعدة قسم من القوات المسلحة التي كانت تدعم النظام القديم [16] (لينين).
من الواضح أن الثورات لم تحدث أبدًا، ولن تحدث أبدًا، من دون مساعدة جزء مهمّ من الجيش [17] . (لو بون)

بعد مرور نحو قرن على ثورة 1917 في روسيا، تبيّن عمليًا أن كل احتجاج عنيف أو سلمي، هو فرصة لتعزيز وجهات النظر المعبر عنها أعلاه، والتي ظلت حتى الآن حكمة تقليدية. في عام 1979، برهن انتصار الثورة الإسلامية في إيران بشكل مذهل على كيفية انتصار الثورة اعتمادًا على الانشقاق العسكري. على النقيض من ذلك، فإن مأساة ميدان تيانانمين Tiananmen Square عام 1989 في الصين، أثبتت كيف يمكن أن تكون معظم الشروط الثورية غير كافية -الانقسامات ضمن النخبة الحاكمة، ودعم وسائل الإعلام والتحركات الشعبية- في ظل غياب انشقاق في القوات المسلحة، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن فشل الثورة الخضراء الإيرانية في عام 2009. وفي كل مرة، تتحدى

موجة ديمقراطية جديدة الأنظمة التسلطية، من جنوب أوروبا إلى أميركا اللاتينية، والفلبين وأوروبا الشرقية وأندونيسيا، وفي الآونة الأخيرة، صربيا وجورجيا وأوكرانيا ودول الربيع العربي، ويبقى السؤال المركزي ذاته: هل يستجيب الجيش لدعوة القمع، أو هل سيكون ذراعًا لـ "تحالف المعارضة"؟[18]

في حين أن الدور السياسي للجيش كان احتياطيًا وغير مؤصّل، وقد كانت هناك دلائل مشجعة في السنوات الأخيرة، على أن هذا الإهمال بدأ يتلاشى. إن وظيفة النخبة العسكرية، على وجه الخصوص، قد اجتذبت اهتمام دارسين متجددين؛ حيث يدرس بيلين Bellin في عمله المهم والمؤثر، سلوك القوات المسلحة في ظل الأنظمة الاستبدادية، من ناحية ارتباطات كبار الضباط العرقية والعائلية، والعلاقات الاقتصادية مع النخبة السياسية.[19]

ويؤكد كل من بروس بوينو دو مسكيتا، والسدير سميث، Bruce Bueno de Mesquita and Alasdair Smith على الازدهار المالي للتسلطية، وعلى قدرة الحكام المستبدين على "شراء ولاء الضباط الكبار".[20] أما تيرينس لي Terence Lee من جانبه، فيزعم بأن النخب العسكرية المتماسكة، هي أكثر ميلًا للدفاع عن الأنظمة الاستبدادية والعكس أيضًا صحيح.[21] وإني أعدّ عملي هذا، مساهمة في هذه الدراسة الموسّعة.

بناءً على وجهات النظر من الدراسات السابقة، فضلًا عن اثني عشر (12) شهرًا من العمل الميداني، واسع النطاق في منطقة الشرق الأوسط، جرى التأسيس لبناء إطار جديد لسلوك النخبة العسكرية في أوقات الاحتجاجات الشعبية.

ثالثًا: المناعة من الانقلاب والنخبة العسكرية والاحتجاجات المدنية: تأطير نظري

إن مقالة جيمس كوينليفان James Quinlivan، في العام 1999: "المناعة من الانقلاب: ممارستها ونتائجها في الشرق الأوسط" والتي ورد ذكرها في كثير من الأحيان: لا تزال العمل الأساسي حول الانقلاب في المنطقة. وفقا لكوينليفان Quinlivan: إذا كان جوهر الانقلاب هو الاستيلاء على الدولة من جانب مجموعة صغيرة داخل جهاز الدولة؛ فإن جوهر منع الانقلاب، هو إنشاء بِنىً تقلل من احتمالات استغلال مجموعات صغيرة من النظام لهذه الغايات. يمكنني تحديد "المناعة من الانقلاب" على أنها **مجموعة من الإجراءات التي يأخذها أي نظام لمنع انقلاب عسكري**[22] .

يلجأ المستبدون إلى منع الانقلاب، من أجل تجنب إطاحتهم من جانب منافسين. ومع ذلك؛ فإن الآثار الجانبية للتكتيكات الاستبدادية، لها تشعبات خارج نطاق الصراعات العصبوية على السلطة. يقترح كوينليفان Quinlivan أن للمناعة من الانقلاب تأثيرات مباشرة وسلبية على الأداء العسكري في المعركة، وهي الملاحظة ذاتها التي أشار إليها دارسون آخرون أيضًا [23].

زعم عارون بيلكين، وإيفان شوفر،Belkin Aaron و Evan Schofer ب أن ممانعة الانقلاب يمكن أن تولد خطرًا أكبر من المستوى المنخفض للصراع الدولي العسكري،[24] في حين أن جوناثان بأول Jonathan Powell يزعم أن "الهيكلية الحامية للانقلاب" (التوازن) تقلّل، فعلًا، من دوافع القادة لاستخدام أساليب التضليل، مثل الانخراط في المؤامرات الخارجية [25]، ويدرس فيليب روسللر Philip Roessler، آثار المناعة من الانقلاب على النزاع الداخلي، ويبين بأنها تزيد من خطر الحرب الأهلية.[26]

تتناول هذه المقالة أثرًا جانبيًّا آخر للمناعة من الانقلاب، والذي قد أُهمل كثيرًا [27]. كما أزعم بأن تقنيات المناعة من الانقلاب، لها آثارٌ عميقة على سلوك القوات المسلحة في مواجهة الاحتجاجات المدنية، على أساس القراءة الموسعة لمذكرات نشرها أبرز الجنرالات العرب المتقاعدين، إضافة إلى الدراسة حول القوات المسلحة العربية، وكذلك الأفكار المستقاة من العمل الميداني طوال أشهر في الشرق الأوسط. أصنف الطرق التالية بوصفها الأكثر أهمية وانتشارًا لمنع الانقلاب في العالم العربي: أولًا، توازن الجيش من خلال إنشاء قوات مسلحة موازية، وثانيًا، تعزيز المصالح المادية لكبار الضباط، وأخيرًا، دعم التنافر المتبادل بين النظام والقوات المسلحة.[28] لا تستبعد هذه التقنيات بعضها بعضًا، يملك المستبدون ويمكنهم دمج أكثر من أي طريقة في ترسانتهم، ومع ذلك، فإن الطرائق المذكورة أعلاه هي متباينة في آليات السيطرة التي يقيمونها على القوات المسلحة. وبالتالي، فإنهم يصوغون العلاقات المدنية-العسكرية بشكل مختلف، سواء بتوازن المستبدين، وتعزيز المصالح المادية، أم اللعب بالتنافر المشترك، وطبيعة وقوة روابطهم مع كبار ضباط الجيش -وكذلك مع الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة- فهي متأثرة.

1- التوازن Counterbalancing

يفضل بعض المستبدين إبقاء القوات المسلحة تحت السيطرة، من خلال بناء قوات أمن منافسة، وعادة هم الشرطة. والمثال النموذجي على ذلك هو رومانيا الشيوعية، فقد كانت الجهات الأمنية والشرطة السرية سيئة السمعة التابعة لنيكولاي تشاوسيسكو، هي الحامية الأكثر ولاء للنظام.[29] في الدول البوليسية، حيث لا يثق الحكام في الجيش، تُترك القوات المسلحة فقيرة التسليح وضعيفة التمويل. وعلى النقيض من ذلك، تُغدق الموارد على الشرطة والجماعات شبه العسكرية، التي تعمل كحراس للنظام القائم. يترتب على ذلك نتيجتان: **أولاهما**؛ أنه عادة ما يتم إبعاد الجيش عن مهمات الأمن الداخلي، والذي أصبح مجالًا ومستنقعًا للشرطة، فمن خلال الممارسة العملية، تصبح القوات المسلحة محكومة بأداء أدوار معينة، لا تتضمن القمع الداخلي؛ حيث يصبح

هذا الأخير لعنة على ثقافتهم المؤسسية. حتمًا، فالجنود غير المدرّبين وغير المستعدين نفسيًّا للقيام بمهمات الشرطة، يصبحون متردّدين كثيرًا في قمع المدنيين، حين يطلب النظام منهم ذلك. أمّا **الثانية**؛ ففيها يُولِّدُ الموقع الهامشي الذي تشغله القوات المسلحة داخل الأجهزة القمعية للنظام إهمالًا لمصالحهم المؤسسية، فنقص الموارد يشل قدرتها على اقتناء الأسلحة المتقدمة، كما يفرض قيودًا على تدريبها، في حين أن الرواتب المتدنية والهيبة المتهاوية تعقدان جهد التجنيد. وعلاوة على ذلك، ولأن قدرة النظام القسرية لا تستند أساسًا إلى قوة روابطها مع القوات المسلحة، فهي لا تُدمج النخبة العسكرية في شبكة المحسوبية، وبالتالي، لا تستفيد من كرمها وسخائها. تلك الشروط توحد كبار ضباط الجيش مع الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والمنخفضة في استياء ونفور مشتركين من النظام، الأمر الذي يجعل ولاء القوات المسلحة للنخبة الحاكمة مشكوكًا فيه أكثر في أوقات الاحتجاجات المدنية. ويوضح الشكل (1) كيف يشكل التوازن العلاقات المدنية والعسكرية.

الشكل (1) العلاقات المدنية والعسكرية وفق تقنية التوازن

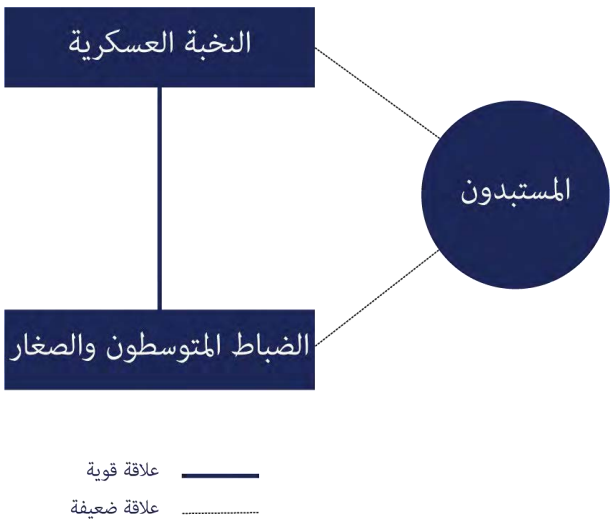

وبشكل مختصر، فإنه، بإبقاء القوات المسلحة ضعيفة، تحمي تقنية التوازن النظام من الانقلابات، على الرغم من شعور الضباط بالضيق أو الاستياء، لأن ولاء الشرطة وغيرها من وكالات الأمن الداخلي للنخبة الحاكمة يخلق التوازن (المعادل) والذي هو ليس في صالح تدخل الجيش.[30] ومع ذلك؛ فإن عيوب هذه التقنية تتمثّل في أن النظام لا يمكنه أن يعتمد على جيشه، حينما تتحدى احتجاجات شعبية الوضع الراهن. على الرغم من أنه لا يمكن للقوات المسلحة أن تُهدد الحكم الاستبدادي بذاتها، فإن سبب وجودهم المدرك ذاتيًّا، إضافة إلى اغترابهم عن النظام، يعني أنهم ميّالون إلى رفض الدفاع عن النظام، إذ بيَّنْتُ صعوبة -بل استحالة- تعامل الشرطة لوحدها مع انتفاضة شعبية عارمة، وبدلًا من الاستجابة لدعوة النظام لقمع التحركات الشعبية في وقت الحاجة، فإن الجيش سيتصرّف بمنزلة حفّار قبره.

2- تعزيز المصالح المادية للنخبة العسكرية

كثيرًا ما تُشجَع النخبة العسكرية في الأنظمة الاستبدادية على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية، فالضباط العاملون في مجال شراكات مع رأس المال الخاص، هم حريصون على الاستفادة من علاقتهم بالنظام مقابل عمولات وممتلكات مالية.

الشكل 2: العلاقات المدنية العسكرية وفق تقنيات تعزيز المصالح المادية للنخبة العسكرية

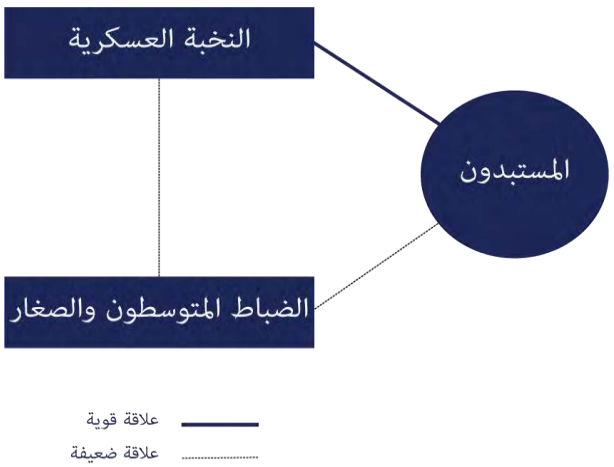

فهم يشغلون مناصب إدارية مربحة في القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها الجيش، فيحصلون على عمولات من تجارة الأسلحة، ويصادرون الأراضي العامة المناسبة من معارضي النظام، وهذا عائد إلى سبب منع المراقبة والتفتيش على تعاملات مكاتبهم، وللفساد المستشري بين كبار الضباط. يرتبط كبار الضباط مع النظام الذي يخدمونه نتيجة لعلاقة مصلحية اقتصادية متبادلة، كما أن الحاكم المستبد يحافظ عليهم فوق القانون، ويحميهم من الملاحقة القضائية تمامًا، طالما أنه لا يزال في السلطة. المستبدون الذين يعتمدون على الحوافز المادية لمانعة الانقلاب، عادة ما يجعلون كبار الجنرالات أغنياء، وأحيانًا أغنياء جدًا، ولكنهم لا يملكون ما يكفي من الموارد لجعل متوسطي الرتب وصغارها من الضباط، إضافةً إلى العاديين، أغنياء. ولأن الميزات الخاصة التي أُغدقت على كبار الضباط لا تتناقص، ينقسم الضباط إلى معسكرين: كبار الضباط الموالين للنظام، ومتوسطي الرتب وصغار الضباط الذين ينتقدونه. كان انقسامٌ مشابهٌ موجودًا في فنزويلا خلال الثمانينيات، حيث لم تتمكن الأجور ومكاسب ضباط الجيش من مواكبة التضخم:

"في سياق انخفاض مستويات المعيشة، والفساد المستشري في المشتريات العسكرية بين كل من السياسيين المدنيين وكبار الضباط العسكريين، ببساطة غضب عديد من الضباط [. . .] عزز الفشل في إيجاد حل مرض لكثير من هذه الحالات الشكوك بين الجمهور، وحتى ضمن الضباط، حول عدم كفاءة كبار الشخصيات العسكرية والسياسية أو نزاهتهم. صغار الضباط، الذين كان من المتوقع أن يظهروا الصدق المثالي في شؤونهم الخاصة، غضبوا من إغناء كبار الضباط العسكريين والسياسيين المدنيين في وقت عانت عائلاتهم من ضائقات مالية، وافتقرت قواتهم إلى الزي المناسب، والغذاء والسكن.[31].

يحدّ الانقسام في سلك الضباط بشدة، من هامش النخبة العسكرية، فيما لو اندلعت ثورة سلمية تُهدد استمرارية الحكم الاستبدادي. على الرغم من أن كبار الضباط هم، على الأغلب، على استعداد لإعاقة التغيير، لكن لن يكون لديهم بالضرورة القدرة على

القيام بذلك؛ لأن مرؤوسيهم أقل حرصًا على الدفاع عن الوضع القائم، وكي يتجنبوا فقدان السيطرة على مرؤوسيهم، فإنهم يسحبون الدعم عن النخبة السياسية المحاصرة، بسبب الخوف من تمرّد محتمل داخل سلك الضباط ليس لديهم القدرة على إيقافه، ولا مصلحة لديهم في التغيير مثل هذه التغيرات موضحة في الشكل (2).

3- تعزيز الكره المشترك

لعبت التصورات بالتهديدات عامة، والكراهية المشتركة والنظرات المستقبلية أيضًا، دور اقتران الجيوش مع الأنظمة غير الديمقراطية، فعندما يصبح مستبد في السلطة رمزًا لنظام قيمة، أو فكرة يعتز بها الجنود الذين يخدمون تحت إمرته، يصبحون بالتالي أقل ميلًا إلى تهديد حكمه، خصوصا إذا كان الفراغ الناجم عن سقوطه، يمكن أن يشغله "آخر" مكروه. يمكن أن تُبنى الكراهيات المشتركة إما على روابط أيديولوجية سياسية، أو على تضامن هويات -متمركزة على روابط تضامنية– يُركز المستبدون على كلا النموذجين من الروابط الأيديولوجية لضمان ولاء جيوشهم. لقد وفر التاريخ المعاصر، والبنية الاجتماعية للبلدان في العالم النامي، تضاريس خصبة للمستبدين كي يستخدموا الأيديولوجية، أو التضامن المتمحور على الهوية، لاقتران القوات المسلحة مع أنظمتهم، وربطها بها.

ولأن الدول المستقلة حديثًا بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت تحت السيطرة الاستعمارية على مدى عقود، وأحيانا قرون؛ فقد تلاعب الحكام بالعداوات الواسعة النطاق بمواجهة القوى الاستعمارية السابقة، والغرب عمومًا، وذلك لبناء الشرعية على أساس التشدد القومي والنضال ضد الهيمنة الإمبريالية [32]. وإضافة إلى ذلك، لأن الدول الجديدة كثيرًا ما تتشارك معًا في جماعات مقسومة بانشقاقات ينظر إليها على أنها أولية وأساسية، يشوه المستبدون في المجتمعات غير المتجانسة جيوشهم، باستغلال الولاءات العرقية والطائفية والإقليمية والعشائرية، فهم يقدرون في كثير من الأحيان، بشكل صحيح بأن الجنود، في المجتمعات حيث الولاءات السياسية تعطل أو تفجر الروابط

المرتبطة بالهوية، يكونون أكثر عرضة لتكريس حكم المستبدين، حيث ينحدرون من جماعة النخبة الحاكمة نفسها.

على عكس إبعاد القوات المسلحة، والتي هي تحت السيطرة من خلال تقنية التوازن، فالجيوش التي تتقاسم مع النخبة السياسية الإحساس بتهديد مشترك، من المرجح أن تتماهى مع النظام وتدافع عنه كما أنه نظامها؛ في حين أنّ الاعتماد، بشكل صارم، على الحوافز المادية يبقي كبار الضباط فحسب في صف النظام، بينما الروابط الأيديولوجية القائمة على الكره المشترك تولّد ولاء الضباط المنحرفين ككل، وليس النخبة العسكرية فحسب. إن قرر المعارضون للنظام التظاهر والنزول إلى الشوارع، فالنفور المشترك يسهل جهد المستبدين بتأطيرهم كـ "الآخرين" عملاء للقوى الأجنبية، وأعداء النخبة الحاكمة الدينية أو العرقية، أو الجماعة القبلية. ويبين الشكل 3 بِنى التنافر كيف تُبنى العلاقات المدنية العسكرية المشتركة.

الشكل (3): العلاقات المدنية العسكرية وفق تقنية تقاسم الكراهية المشتركة

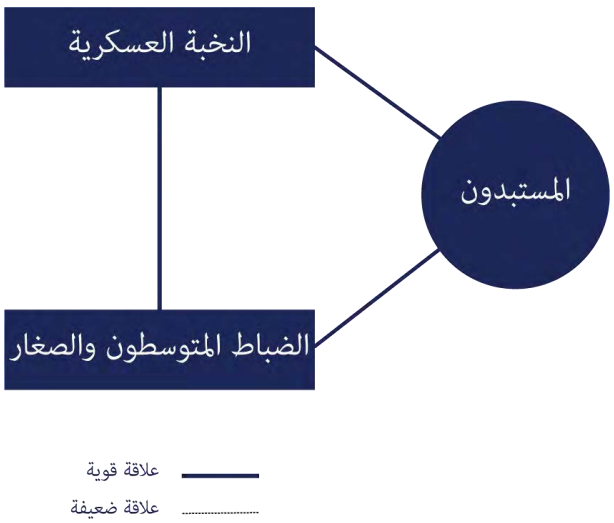

رابعًا: اختيار القضية والمنظور

أحاطت أوضاع مماثلة بالحالات الثلاث قيد الدراسة في هذه المقالة، فقد واجهت الجيوش التونسية والمصرية، والسورية في وقت واحد تقريبًا حركات شعبية تشترك في السمات نفسها: فحجم الاحتجاج (أكثر من عشرات الألوف)، والهدف (تغيير النظام)، والتكتيكات (تحركات شعبية سلمية) [33]. كان كبار الضباط القادة في الجيوش الثلاثة يخدمون جميعًا تحت إمرة مستبدين، وهم على استعداد لاستخدام القوة من أجل قمع الاحتجاجات والبقاء في السلطة، لكن تباينت ردود النخبة العسكرية على الرغم من هذه الخلفية المشتركة. ففي تونس، عجَّل كبار الضباط بسقوط النظام من خلال حماية المتظاهرين من هجوم الشرطة؛ وفي مصر، فضلت النخبة العسكرية المحافظة على الوضع القائم، لكنها امتنعت عن استخدام القوة للمحافظة عليه.

مثل نظرائهم المصريين، كان كبار الضباط السوريين أيضًا موالين للنظام، لكن على عكسهم، لم يُحجموا عن استخدام القوة لقمع التحركات الشعبية المدنية. هناك ثلاثة توضيحات مطلوبة حول المتغير التابع ووحدة التحليل؛ **أولًا**، ما أتناوله هو سلوك كبار الضباط في أوقات الاحتجاجات الشعبية، حيث أن استعداد النخبة العسكرية للدفاع عن الأنظمة التي يعملون تحت إمرتها، يؤثر في فرص المستبدين بالبقاء، بينما هذه المادة، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا تتحدث عن تغيير النظام واستمراريته. ثمة عوامل أخرى تساهم أيضًا في تلك النتائج، مثل تدخل القوى الأجنبية في الاحتجاجات الداخلية. تلك العوامل، كما قضية تغيير النظام، تقع خارج نطاق دراستي. باختصار، هذه ليست مقالة عن *نتائج* الاحتجاجات المدنية، ولكن عن *سلوك* النخبة العسكرية خلال الاحتجاجات. **ثانيًا**، هذه المقالة معنية، تحديدًا، بالتحديات السلمية للأنظمة الاستبدادية.

عندما يطلق ثوار مسلحون النار على الجنود، فلا بدّ أن يردّ هؤلاء (الجنود) بإطلاق النار، على أمل إنقاذ حياتهم. على النقيض من ذلك، كان المتظاهرون المدنيون عزلًا، ما يجعل قرار فتح النار عليهم أكثر إشكالية وبالتالي أكثر إثارة للدراسة. وإضافة إلى ذلك،

ولأسباب أمنية، تحصر الجماعات المتمردة المسلحة عضويتها بعدد من الناشطين، في حين أن المشاركة في الثورات السلمية مفتوحة للجميع؛ لا محالة، فالاحتجات المدنية تقدم مظهرًا مجتمعيًا (غير حزبيٍ) من المتمردين الملتزمين أيديولوجية، الأمر الذي يضيف طبقة أخرى من التعقيد لهذه المهمة الدائمة غير السارة لأجهزة القمع. أتفحص سلوك النخبة العسكرية حينما كانت الاحتجاجات سلمية وواسعة الانتشار. تبقى حملات القوات المسلحة المتكررة ضد المتمردين الإسلاميين في العديد من الدول العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات خارج مجال هذا المقال. وباختصار، فإن السمات الثلاث للاحتجاجات التي ذكرتها في وقت سابق – الحجم والهدف والتكتيكات- هي شروط محددة لإمكانية تطبيق نموذجي السببي (النموذج الخاص بي). إذا كان حجم الاحتجاج لا يصل إلى كتلة حرجة قادرة على تدعيم تحدٍ فعليٍ للسلطات، وإن لم يكن هدفها تغيير النظام، أو إن كانت تكتيكاتها عنيفة، فإن إطاري لا ينطبق. وأخيرًا، فإن النخبة العسكرية هي **وحدة التحليل** في هذا المادة. أعني بذلك قادة القوات المسلحة والضباط من رتبة المشير، والألوية والعمداء والعقداء والرواد.

خامسًا: النخبة العسكرية واحتجاجات 2011

على ما يبدو أن إمكانية إطاحة الحكام المستبدين العرب المتحصنين ليس ابتكارًا من الربيع العربي عام 2011؛ فقبل استقرار أنظمتهم في أواخر السبعينيات، كانت فترة الحكام العرب كثيرًا ما تنقطع بالانقلابات، ويُنفى القادة بقسوة وفظاظة، ويُسجنون، أو يُقتلون. كانت حوادث 2011 مختلفة بشكل نموذجي لأنّ المحفزات التي بلغت ذروتها في تغيير النظام في أربع دول عربية اشتعلت بداية من جانب ناشطي الشارع وليس من جانب الضباط. كان هذا أمرًا لا سابق له. كانت ثورة واحدة سلمية في الشرق الأوسط قد أطاحت دكتاتورًا سابقًا، وذلك في عام 1979 في إيران، وليس في العالم العربي. حتى عام 2011، حين خشي الدكتاتوريون العرب من فقدان السلطة، كانوا يخافون من الانقلابات، وليس من الانتفاضات المدنية على نحو ملائم.[34]

تنطبق الحكمة التقليدية التي تقول إنّ الحكام المستبدين يخافون من قواتهم المسلحة، أكثر من الغزوات الأجنبية، أو أي تهديدات داخلية أخرى، بالتأكيد، للعالم العربي. من سنوات ما بعد الحرب حتى فترة متقدمة من السبعينيات، كانت الانقلابات في الشرق الأوسط تتكرر كثيرًا حيث وصفوها لاحقًا باسم "الوسيلة الرئيسة لتغيير الأنظمة وعدم الاستقرار في المنطقة".[35] خلال ثماني سنوات فقط 1961-1969، وقع سبعة وعشرون انقلابًا في البلدان العربية، ومن 1949 حتى 1980، نظموا خمسة وخمسين انقلابًا، واحد وثلاثون منها كان ناجحًا [36] بشكل واضح. كانت أحقية المستبدين العرب بالحكم دائمًا موضع سؤال، وهم دائمًا في موقف دفاعي: حيث أصبحت سياستهم مماثلة لما تسميه جويل مجدال Joel Migdal، بـ "سياسة البقاء في قيد الحياة".[37] ونتج من ذلك عمليتان من انتشار خطر الانقلاب: في الأولى، أصبحت المحافظة على النظام مترافقة مع المناعة من الانقلاب. وفي الثانية، صار الضباط الذين استولوا على السلطة من خلال انقلابات يأخذون جميع التدابير اللازمة لتجنب فقدان مناصبهم بالطريقة نفسها التي استولوا بها عليها؛ فلم يعد حتى الفوز في الحروب على إسرائيل أكثر أهمية بالنسبة إليهم من أمن النظام.[38] تدريجًا، دفعت الأنظمة العربية المستبدة عملية المناعة من الانقلاب إلى مرحلة متطورة جدًا، فتضاءلت الانقلابات خلال السبعينيات[39]، وأثبتت المناعة من الانقلاب نجاحًا يؤكد أن التقنيات التي صنعتها هكذا ستدوم، وإضافة إلى ذلك، أصبحت تقنيات المناعة من الانقلاب ذاتية التسليح؛ فأنشأت الأنظمة شبكات قوية من جهات عسكرية، حيث النفوذ والمصالح معتمدة على جعل عكس النمط المتبع في العلاقات المدنية-العسكرية صعبًا. بكلمة واحدة، أصبحت الأساليب التي تستخدمها الأنظمة العربية المستبدة لمنع الانقلاب مسارًا متبعًا [40]ولأن كبار الضباط يخدمون داخل بيئة مؤسسية، شكلتها عقود من الانقلابات؛ فمن الضروري أن نحافظ على الخلفية التاريخية في الذهن، بدلًا من توجيه نظرة خاطفة إلى حوادث عام 2011 .

1- النخبة العسكرية في مصر: توافر الرغبة وليس القدرة على الدفاع عن النظام

كانت الانقلابات متكررة في التاريخ المعاصر لمصر من الخمسينيات إلى السبعينيات. ألغى جمال عبد الناصر والضباط الأحرار معه عبر انقلاب عام 1952 النظام الملكي، وأقام نظامًا جمهوريًّا. ومنذ ذلك الحين وحتى وفاته عام 1970، واجه ناصر ما لا يقل عن خمس محاولات انقلابية، كانت كلها غير ناجحة[41]. واجه، خليفة عبد الناصر في الحكم، أنور السادات، انقلابين، وحتى يحد من الانقلاب، اعتمد السادات على نظام دوران سريع في قيادة القوات المسلحة المصرية EAF، وحكم بتكتيكات تهدف إلى منع القادة العسكريين من تكوين أتباع لهم ضمن صفوف الجيش [43]، كما عزّز الشرطة وقوات الأمن المركزي CSF لتحقيق التوازن مع الجيش، وكسر هيمنته على الوسائل القسرية [44]. وأخيرًا، شجع بفعالية الدور الاقتصادي للقوات المسلحة ومشاركتها في مجال الأعمال التجارية، فأمن لكبار الضباط مناصب لمتابعة مصالحهم المادية الخاصة دون عوائق من هيئات التفتيش، حيث زُرعت بذور ما ستصبح الإمبراطورية الاقتصادية التي يُسيطر عليها الجيش في أثناء حكم السادات. ساهمت النتائج المشتركة لهذه التكتيكات في انحسار الانقلابات في مصر من بواكير السبعينيات.

عندما أصبح حسني مبارك رئيسًا في عام 1981، تخلص من التبدلات الدائمة للقادة العسكريين التي كان يجريها السادات، لكنه لم يتخلّ عن التقنيتين الأُخريين المانعتين للانقلاب، وهما التوازن وتعزيز امتيازات النخبة العسكرية. طوال عهد مبارك، ظلت القوات المسلحة التي تسيطر عليها وزارة الداخلية تنمو؛ ففي السنوات الأخيرة من حكمه، كانت الشرطة قد ازدادت إلى أكثر من مليون رجل، في حين كان عدد أفراد الجيش 450000 مجندًا إجباريًا. [45]

كذلك ازدادت ميزانية وزارة الداخلية، فارتفعت من 1.05 مليار دولار أميركي عام 1990 إلى 3.68 مليار دولار أميركي في عام 2008، أي ازدادت بمعدل ثلاثة أضعاف على ميزانية

الدفاع، على الرغم من أن القوات التي تسيطر عليها وزارة الداخلية تمثل ضعفًا ونصف من حجم القوات المسلحة، لكنها أبدًا لم تصبح منافسة أو مناظرة للقوات المسلحة من الناحية العسكرية.[46]

من خلال الأرقام المجردة، والتي كان يجب عليهم أن يأخذوها في الحسبان عند أي ميزان لحساب السلطة، إن كان الجيش -أو قسم منه– قد قرر التحرك ضد النظام.

لم يكن استياء الجيش من الأهمية المتزايدة لوزارة الداخلية سرًّا في مصر؛ ليس فقط لأن الشرطة كانت منافسًا لموارد الدولة، وإنما لأن وزارة الداخلية كانت من المؤيدين الأقوياء للتوريث (حكم التوريث)، وهو أمر معروف جيدًا، وهذا هو جمال مبارك محاولًا أن يحل بدلًا من والده، حسني مبارك، رئيسًا لمصر، في حين أن الجيش كان غير متحمس لذلك الخيار. على الرغم من أن تكتيك مبارك لمنع انقلاب آخر، بتعزيز امتيازات النخبة العسكرية، وربط كبار ضباط الجيش مع نظامه بقوة، على الرغم من تنافسهم الشديد مع الشرطة، فحيث ربط كبار الضباط بعد التقاعد بتعيينات في وظائف مدنية ممتازة في بيروقراطية الدولة، فمن الضباط الخمسة الذين كانوا يشغلون منصب قائد أركان القوات البحرية المصرية وتقاعدوا في عهد مبارك، أصبح اثنان منهما مديرَين لشركة الملاحة الوطنية، وتم تعيين آخر رئيسًا لهيئة قناة السويس.

أما الضباط الخمسة الذين كانوا يشغلون منصب قائد أركان القوى الجوية المصرية، والمتقاعدون في ظل حكم مبارك، فقد تم ترشيح ثلاثة منهم سفراء، أصبح واحد منهم محافظًا، وآخر، أحمد شفيق، تم تعيينه وزيرًا للطيران ومن بعدها رئيسًا للوزراء. وأخيرًا، من الضباط الواحد والعشرين الذين كانوا يشغلون رئاسة الأركان في الجيوش المصرية الميدانية: الثاني والثالث –ألوية المشاة الرئيسية في مصر– فقد تم تعيين عشرة محافظين منهم، وثلاثة آخرون سُمّوا لإدارة المنظمة الصناعية العربية، وهي مصنع الأسلحة الرئيس في مصر؛ كما تم ترشيح أحدهم مديرًا لمكتب الاحصاء الوطني؛ وآخر، هو محمد طنطاوي، ذو الخدمة الطويلة لمبارك، والذي أصبح وزيرًا للدفاع.[47]

يبين الجدول رقم 1 إلى أي مدى تكدس الضباط المتقاعدون في الإدارة المحلية على وجه الخصوص.

الجدول 1: الخلفية المهنية للمحافظين في عهد مبارك، بحسب العقود [a]

	1989-1981	1999-1990	2011-2000	الاجمالي
كبار ضباط الجيش	30/9 (%30)	67/28 (%42)	59 /26 (%44)	156/63 (%40)
ضباط الشرطة	30/11 (%37)	67 /11 (%16)	59/12 (%20)	156/34 (%22)
المدنيون	30/10 (%33)	67 /28 (%42)	59 /21 (%36)	156/59 (%38)

a- ملاحظة: انظر هشام بوناصيف، "الاقتران مع مبارك: المهنة الثانية والمكافآت المالية للنخبة العسكرية في مصر من عام 1981 حتى عام 2011،" مجلة الشرق الأوسط 67 (شتاء 2013): 530-509، في 517.

سهلت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينيات، تحوّل كبار الضباط أصحاب السلطة نحو الثروة. كان لدى رجال الأعمال في مصر الموارد لشراء ما يعرضه الجنرالات -الذين تحولوا إلى بيروقراطيين- للبيع (الأراضي والشركات العامة)، فقد تبين أن التعاون بين كبار الضباط، ورجال الأعمال الأثرياء مربحٌ لكلا الجانبين. إضافةً إلى الوظائف الثانية مابعد التقاعد في الإدارة المحلية والمناصب البيروقراطية -وهو ما كان قد عبر عنه

بشكل مشهور روبرت سبرنجبورج Robert Springborg باسم "االشركات العسكرية."[48]- حيث قدّم الاقتصاد الموازي للقوات المسلحة لكبار الضباط، فرصًا إضافية للإغناء الذاتي في بيئة بقيت بشكل متعمّد بعيدةً عن متناول الهيئات الرقابية.

لا توجد دراسة معمقة حتى الآن بشأن الثروات المجمعة من جانب النخبة العسكرية في عهد مبارك، إلا أن دراسة حديثة تزعم أن بعض الجنرالات المتقاعدين الكبار حصلوا على رواتب شهرية، تتراوح بين 16670 إلى 166670 دولار.[49] كشف اللواء المتقاعد محمد الكاشف، وهو نائب رئيس وكالة مكافحة المخدرات المصرية سابقًا، في مقابلة أنَّ بعض الضباط ممن يشغلون مناصب مدنية، ما بعد تقاعدهم حصلوا على 83000 دولار شهريًا،[50] ومن المفهوم، أن يكون لكبار الضباط مصلحة في المحافظة على مثل هذا الوضع.

عندما بدأت الحوادث الجارية في مصر في 25 كانون الثاني 2011، أملت النخبة العسكرية المصرية في البداية بأن مبارك سوف يكون قادرًا على التعامل مع المتظاهرين، ويحافظ على الوضع الراهن.
يشير اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة SCAF من دون الرئيس –لقطع صلته علنًا مع مبارك - في 10 شباط/ فبراير، في حين أن الحوادث كانت قد بدأت قبل أسبوعين؛ إلى أن كبار الضباط كانوا في البداية غير ميالّين للسماح بسقوط مبارك، إلى أن استنفدوا كل الخيارات[51]. كشفت إجابات أعضاء المجلس العسكري حين الاستفسار عن أسباب تراخيهم خلال الأيام الأولى للثورة، بأن النخبة العسكرية لم تكن في الواقع حريصة على إطاحة مبارك:

في البداية، أعطينا مؤسسة الرئاسة الفرصة الكاملة لإدارة الحوادث. لو أنها كانت قادرة على النجاح، لما كان قد حدث شيء.
كنا قد سحبنا أناسنا (الجيش) إلى الثكنات. ولكنهم لم يكونوا قادرين على الاستجابة للحوادث. [52] *ولقد أعطينا مبارك الفرصة لإصلاح الوضع المتدهور، ولكن لم يكن في*

وسعه فعل شيء، لذلك كان علينا أن نتدخل.[53] الجيش المصري لم يفعل ما فعله نظراؤه التونسيون مع بن علي.[54]

لم يكن جميع الضباط سعداء من النظام، إذ ربط مبارك كبار الضباط مع نظامه من خلال نظام الحوافز المادية، ووعد بأجر مجزٍ في نهاية "المشوار المهني" بعد التقاعد، لكن الضباط المتوسطين والصغار خسروا كثيرًا في عهده:

يكسب ملازم أول متخرج حديثًا في الأكاديمية العسكرية 2000 جنيه مصري كحد أعلى شهريًا (280 دولارًا. يدفع جزءًا من راتبه كقسط شهري للشقة، وعليه أيضًا أن ينتظر سنوات، أحيانًا من 3إلى 5 سنوات، للحصول على هذه الشقة. يمكنه أن يستفيد أيضًا من قرض لشراء سيارة، ومن نظام الرعاية الصحية الجيد في مستشفيات الجيش، لكن لا يحصل على أي مساعدة لمصاريف تعليم أولاده. في ظل هذه الأوضاع، كان على صغار الضباط وذوي الرتب المتوسطة أن يكدحوا ماليًا. كان هناك شعور واسع النطاق بين المصريين بأن النظام كان يسرق البلاد، فهناك مجموعة من اللصوص حول جمال مبارك ينهبون مصر. كما كان الضباط بالتأكيد على علم بما كان يقوله الناس وكانوا متخوفين من عواقب الجو السائد. كان ذلك صحيحًا، خاصة بين صغار الضباط الذين لم يكونوا قادرين على الزواج، إما لنقص المال أو لعدم حصولهم على شقة، فكانوا بشكل خاص من منتقدي مبارك[55].

هذا يعني أن الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة، كانوا يعملون بشكل أفضل نسبيًّا من نظرائهم في البيروقراطية المدنية، فهم يكافحون للحصول على المال، في حين أن حلفاء مبارك، بما في ذلك كبار ضباط القوات المسلحة، أصبحوا أغنياء. في الواقع، فإن الانقسام بين كبار الضباط ومرؤوسيهم كان ملحوظًا قبل الثورة؛ حيث تكشف الوثائق من موقع ويكيليكس على الانترنت أن دبلوماسيين أجانبًا وصفوا الضباط من الرتب المتوسطة بـ "الساخطين عمومًا". قبل ثلاث سنوات من الانتفاضات 2011، وذكرت الوثائق أنه "لا يشارك ضباط الرتب المتوسطة بالضرورة الولاء للنظام" وأن القائد العام

للقوات المسلحة، المشير طنطاوي، كان لا يحظى بشعبية بين الضباط الأصغر سنًا، والذين اتهموه بـ "دمية مبارك."[56] وكان الاستياء السائد بين الرتب الدنيا من الضباط واضحًا في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، فبعد وقت قصير من سقوط مبارك، تجمّع 500 من الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة في الإسكندرية بمقر أكاديمية الدفاع الجوي، احتجاجًا على المعاملة القاسية وانخفاض الأجور. اتهم الضباط الشباب المجتمعون زملاءهم من كبار الضبط باكتناز الملايين، في حين أنهم يسعون لتحقيق غاياتهم.[57]

ومن المهم أيضًا أن نأخذ في الحسبان أنَّ جيش مصر هو من المجندين الإجباريين، فهم غير مستعدين لاتباع الأوامر بإطلاق النار على الناس.[58] هذا، في الواقع، هو غير مفاجئ بالنظر إلى أن عديد المجندين عند زيارة عائلاتهم شاركوا في الاحتجاجات. إضافة إلى ذلك، كان الوضع المالي الفعلي للمجندين أسوأ من وضع الضباط المتوسطين والصغار، ونتيجة لذلك، كانوا أقل حرصًا على الدفاع عن النظام من رؤسائهم المباشرين. لم يكن الضباط ذوو الرتب المتوسطة والصغيرة متحمسين لإعطاء الأوامر، لأنهم يخافون من ألّا يطاعوا من جانب الأفراد العاديين.

شكل الخلاف بين الرتب العليا والدنيا في سلك الضباط، الخلفية لسلوك النخبة العسكرية في عام 2011. ومن المؤكد أنَّ المجلس العسكري أعلن في 31 كانون الثاني/ يناير أن القوات المسلحة مدركة شرعية مطالب الشعب؛[59] فاستبق سامي عنان تدخل الجيش لمصلحة النظام، بإعلانه الحياد على التلفزيون.[60] لكن سلوك النخبة العسكرية يشير إلى تناقض صارخ مع خطابهم، فعكس موقف كبار ضباط في مصر على مدار الانتفاضة كلًا من تفضيلهم وميلهم نحو النظام، وفي الوقت ذاته، عدم قدرتهم على المحافظة على الوضع الراهن بسبب الخلافات التي تفصلهم عن مرؤوسيهم. كما هو موضح سابقًا؛ فبعد أسبوعين من بدء التظاهرات، أعطت النخبة العسكرية الفرصة لمبارك لترتيب الوضع، فحلقت طائرات القوات الجوية في 30 كانون الثاني/ يناير مهدّدة الحشود المجتمعة في ميدان التحرير، وعلى الرغم من أنه قد كُتب كثير حول الولاء

الشديد المزعوم للقوات الجوية لمبارك، وهو ضابط سابق في هذا الفرع من الجيش، لكن في الحقيقة لم تكن الطائرات قد أُمرت بالطيران فوق الحشود، لو لم يكن هناك توجيه من المجلس العسكري ومن الطنطاوي شخصيًا.[61] وهذا يعني أن المجلس العسكري كله كان إلى جانب مبارك، وليس القوات الجوية فحسب.

عندما أطلق الموالون للنظام معركة الجمل الشائنة، في الثاني من شباط/ فبراير، وهاجموا، راكبين، صفوف المحتجين بالسياط والهراوات، أُمِرَ الجنود بالبقاء على الحياد، وفي الواقع، سمح الجيش للبلطجية المؤيدين بالمضي قدمًا بارتكاب مجزرة، على الرغم من أن بعض الضباط الشجعان حاولوا حماية المحتجين.[62]

قد يكون الجيش أيضًا مسؤولًا عن اختطاف المتظاهرين وتعذيبهم، فبعضهم قُتل أو "اختفى" ببساطة.[63] وخلافًا لنظرائهم التونسيين، لم يتدخل كبار الضباط المصريين لمنع الشرطة، أو أنصار النظام المُستأجرين (البلطجية)، من ممارسة العنف المفرط ضد المتظاهرين، حيث "التزموا الحذر" مبدئيًا،[64] ولكن عندما أصبح واضحًا أن إنقاذ النظام يتطلب سحق المتظاهرين، أحجمت النخبة العسكرية عن إصدار الأوامر للجنود بإطلاق النار على المتظاهرين. كان أمامهم كثير من الخيارات الأخرى. عمليًا، من اليوم الأول للانتفاضة، كان المزاج لدى الرتب الدنيا من سلك الضباط والجنود بأسرهم داعما للتحركات الشعبية، وكانت الإشارات المرسلة من شوارع القاهرة لا لبس فيها، فالجنود والمتظاهرون يتعانقون متآخين على شاشات التلفزيون. زار الرائد أحمد شومان علنًا موقع الانتفاضة في 10 شباط/ فبراير، جنبًا إلى جنب مع خمسة عشر من الضباط متوسطي الرتب والصغيرة.[65] كان انشقاقهم إنذارًا للمجلس العسكري، إذ تخوف قادة الجيش من أن سلسلة انشقاقات ستتبعهم،[66] كما مزق قادة الدبابات في ميدان التحرير سماعات الرأس التي يتلقون من خلالها أوامر الرتب الأعلى،[67] وتعهّد عقيد واحد بأنه سيقطع يديه "قبل إطلاق رصاصة واحدة" على المحتجين.[68] كان أمرًا لا لبس فيه أن الضباط لم يكونوا مستعدين لارتكاب مجزرة من أجل المحافظة على مبارك في السلطة:

إنَّ الضباط المصريين من صغار ومتوسطي الرتب، من الممكن ألا يطيعوا الأوامر باطلاق النار على المدنيين؛ فهم غير مستعدين نفسيًا للقيام بذلك. هذا ليس عملهم، ولكنه من اختصاص الشرطة إن دعت الحاجة إلى ذلك.[69]

كان الطنطاوي مواليًا شخصيًا لمبارك. حاول أن ينقذه. لكنه فهم بأن المحافظة على الوضع الراهن يتطلب مذبحة كبيرة لا يقتنع الضباط بها. لو أن المجلس العسكري أمر الضباط من متوسطي وصغار الرتب بإطلاق النار على المدنيين، لكانوا أداروا أسلحتهم ضده. إن الضباط قد تشتتوا بين عدة أجيال. لم يكن امتناع الطنطاوي عن فتح النار على المتظاهرين لحماية الثورة، إنما للمحافظة على وحدة القوات المسلحة.[70]

هذه الاقتباسات واضحة وصريحة، لم يكن إخماد الانتفاضة خيارًا للمجلس العسكري. حولت تقنيات مبارك المانعة للانقلاب الولاء للنخبة العسكرية فحسب، فقد طوّر الرئيس وكبار الضباط روابط راسخة ومتينة قائمة على المصالح المشتركة، ولكن لا وجود لمثل هذه الصلات بين مبارك وبين الضباط الأصغر سنًا، كما لم يكونوا مرتبطين معه أيديولوجيًا من خلال مفهوم التهديد المشترك أو تقاسم الكراهية - فالطبيعة المتجانسة للمجتمع المصري منعت مبارك من "مواجهة" المتظاهرين، كما فعل بشار الأسد في سورية. إضافة إلى ذلك، استبعدت الهوية المهنية لهؤلاء الضباط القمع من مملكة الأدوار المسموح بها. وهذا يعني أن نظام مبارك القسري قد بني على تناقض متأصل: كان على القوات المسلحة أن تحافظ عليه في السلطة، وأنه مطلوب من الضباط من متوسطي وصغار الرتب أن يكونوا مسؤولين عن الاستجابة لدعوته للقمع، في حين أنهم ليسوا في الواقع من استفاد من نظامه، وكانوا مستائين للغاية من المهمات الموكولة للشرطة.

بشكل متوقع، كانت النخبة العسكرية مدركة لحقيقة أن الذين لم يحققوا مصلحة خاصة من الوضع الراهن، غير مستعدين لقتل مواطنيهم العزل، من أجل المحافظة عليه (الوضع)، فتخلى كبار ضباط الجيش عن مبارك على مضض، وتركوه لمصيره، لأن مرؤوسيهم تركوهم غير قادرين على إنقاذه. وبكلمات دبلوماسي في القاهرة: لم يطلب

المجلس العسكري من الجنود المصريين إطلاق النار على الناس، خشية أن يُشعلوا "شيئًا يشبه الثورة الروسية."[71]

إنَّ تحليلًا مفصلًا لانقلاب عام 2013، الذي أطاح الرئيس محمد مرسي من السلطة، وللحوادث التي تلت ذلك، يقعان خارج نطاق هذا الدراسة التي تركز على التحركات الشعبية في 2011. ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن سلوك النخبة العسكرية في عام 2013 يؤكد تحليلي. لقد زعمت في هذه المقالة بأن كبار ضباط الجيش المصري لم يفضّلوا ثورة عام 2011، ولكنهم كانوا غير قادرين على تحطيم التحركات العامة؛ لأن مرؤوسيهم من الضباط لم يكونوا مستعدين لاستخدام القوة ضد المتظاهرين، وفي عام 2013، كانت المحفزات بين الضباط مختلفة بشكل ملحوظ. وعلى نحو متوقع، أشعل إسقاط مرسي موجة جديدة من الاحتجاجات المدنية في الشوارع، لكن احتجاجات عام 2013 كانت مختلفة عن مثيلتها في العام 2011، وهذا يعود إلى طبيعة التحركات، حيث كانت الثورة ضد مبارك عابرة للجميع وغير حزبية؛ وعكست تركيبة المجتمع المصري ككل، بينما على النقيض من ذلك، اقتصرت احتجاجات 2013 بصورة قاطعة على أنصار جماعة الإخوان المسلمين. كان الضباط متّحدين في معارضتهم لجماعة الإخوان المسلمين، بغض النظر عن رتبهم ضمن هرمية الجيش، وذلك لسببين: الأول، وحدة التفكير عند الضباط المصريين بأن الإخوان خائنون لمصر، بسبب تمسكهم بأمة عابرة للوطنية، ومكونة من الشعوب المسلمة. وبكلمات مراقب للسياسة العسكرية المصرية، يعتقد الضباط أن الإخوان "ليسوا مصريين" (مش مصريين، كما جاءت في الأصل).[72] إن مقابلاتي الواسعة مع الضباط المصريين التي أجريتها في شتاء عام 2014 تثبت وجهة النظر هذه.[73] والسبب الثاني، يعتقد الضباط أن الإخوان حافظوا على جناح عسكري يستخدمونه ضد خصومهم. كان الضباط والجنود الذين كُلفوا بمراقبة احتجاجات الإخوان عصبيين وخائفين على أمنهم،[74] في حين لم يكن هذا هو الحال في عام 2011. ونتيجة لذلك، فإن النخبة العسكرية في عام 2013 لا يمكنها أن تعتمد على متوسطي وصغار الضباط لكسر التحركات الشعبية في العام ذاته بوسائل عنيفة. وخلافًا لعام 2011، لم تهدد أوامر لإطلاق النار على المتظاهرين وحدة الضباط، ولذلك السبب، قامت بالانقلاب ضد مرسي.

2- النخبة العسكرية في سورية: الإرادة والقدرة على الدفاع عن النظام الحاكم

خلال الخمسينيات والستينيات، تقاسمت سورية مع العراق الميزة المريبة بكونها من أكثر الدول عرضة للانقلاب في العالم العربي؛ فلقد وقع خمسة عشر انقلابًا في دمشق بين عامي 1949 و1970، ثلاثة منها في عام 1949 وحده.[75] في عام 1970، قام وزير الدفاع حافظ الأسد بانقلاب آخر، وأصبح سيد سورية حتى وفاته في 2000.[76] وكان لا بدّ لموجة الانقلابات السورية المستمرة بين عامي 1949 و1970 أن تنحسر في العقود الثلاثة التالية، وهذا كان لأنَّ الأسد فاق كل أسلافه كسيد معزز للسلطة. ذكرتُ في وقت سابق أنّ التقنيات الثلاث المانعة للانقلاب، والتي تم وصفها في هذا المقال، تعتمد على بعضها بعضًا، وقد دمجها الأسد معًا، وبشكل فعال في نظام سيطرته.

أولًا، واجه الأسد القوات النظامية ببناء خمس وحدات موازية ومسؤولة عن أمن النظام، وشملت هذه: سرايا الدفاع، والحرس الجمهوري، والقوات الخاصة، والفرقة الثالثة المدرعة، والوحدة 549، وكلها كانت برئاسة أفراد العائلة المقربين من الرئيس، حيث تم نشر هذه التشكيلات بشكل رئيس في العاصمة السورية دمشق وحولها، كما عملت بشكل مستقل عن قيادة القوات المسلحة.

ثانيًا، جذب الأسد كبار الضباط إلى حكمه بتعزيز مصالحهم المادية، فسمح لبارونات الجيش في نظامه بجمع ثروة ضخمة، من خلال بناء شراكات اقتصادية مع رجال الأعمال البارزين، وهو الاتجاه الذي بدأ في أعقاب حرب 1973، عندما استفادت سورية من الزيادة الكبيرة في القروض الدولية، وكذلك من سخاء المانحين العرب الأثرياء بعد الفورة في أسعار النفط.[77] أخيرًا، شوّه الأسد جيشه بتدعيمه بشدة بأفراد ينحدرون من طائفته العلوية. ويؤكد مراقب محنك في السياسة السورية، هو إيال زيسر، أنه في وقت وفاة الأسد في عام 2000، كان 90 في المئة من الضباط برتبة جنرال من العلويين.[78]

عندما أصبح بشار الأسد رئيسًا في عام 2000، فإن التكتيكات المانعة للانقلاب، والتي تم ذكرها في وقت سابق، ظلت من دون تغيير. فمثل والده، وازن الأسد الجيش من خلال وحدات بريتورية، أبرزها الفرقة الرابعة المدرعة المؤلفة كلها من العلويين (الفرقة الرابعة بالأصل) برئاسة شقيقه ماهر الأسد. إضافة إلى ذلك، أغمض بشار الأسد عينيه، بل شجع، شبكات الأعمال السورية المتشابكة مع كبار ضباط الجيش.

في كتاب صدر مؤخرًا، يصنف بسام حداد عددًا من القادة العسكريين (يقدّر عددهم بالمئات) وكيفية تحويل سلطتهم القسرية إلى أصول اقتصادية، بمن في ذلك كبار الجنرالات ونوابهم، ومرؤسين موالين، ورؤساء سابقين من وكالات الأجهزة الأمنية كافّة، وفي كل قسم من النخبة العسكرية.[79] وكعسكريين، لا يُسمح للضباط الكبار بأن يشتركوا علنًا في الأعمال التجارية، ولكن يمكنهم أن يعملوا من خلال الشركاء، حيث يحققون لهم الحماية مقابل العمولات والمكافآت الخاصة.

على خلاف دول الخليج، كانت صادرات سورية من النفط واهية، ولا يمكنها تزويد النظام بأرباح نقدية لتوزيعها على كبار ضباط. ومع ذلك، لأن سورية تعتمد على استيراد العديد من الكماليات والأساسيات، أصبحت تراخيص الاستيراد مصدرًا مهمًّا من المنافع المالية التي يستخدمها النظام للمحافظة على رضا عملائه.[80] أخيرًا، أبقى بشار الأسد الضباط منحازين لمصلحة العلويين.[81] باختصار، ظلت آلية الرقابة التي طورها حافظ الأسد، كثيرًا، هي نفسها تحت حكم ابنه بشار.
كيف بنت هذه وظيفة النخبة العسكرية السورية في عام 2011؟

على الرغم من أن التوازن عزز الاستياء بين الضباط تجاه النظام، فإن الآثار السلبية لهذا التكتيك على العلاقات المدنية العسكرية في سورية قد تم معادلتها بواسطة اثنتين من التقنيات الأخرى المذكورة في وقت سابق، وهما: تعزيز المصالح المادية للنخبة العسكرية، والتركيز على الكراهية المشتركة.

كان لكبار الضباط القليل من الاهتمام في التغيير، لأنهم يستفيدون كثيرًا من الوضع الراهن، إضافةً إلى ذلك، فإن النخبة العسكرية، كما الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة، هم من الموالين لبشار الأسد بسبب أواصر التضامن الطائفي. يتشارك الرئيس وجميع ضباطه الكراهية تجاه الإخوان المسلمون (السنة) وغيرها من المنظمات الإسلامية، والتي من المرجح أن تظهر كمنافس على السلطة في مرحلة سورية ما بعد الأسد. سواء أكانوا يشغلون وظائف كبيرة أم متوسطة أم صغيرة، فإن الضباط العلويين يخشون أن تُستهدف مجموعاتهم بهجمات انتقامية، كما يخافون من التمييز في حال سقوط النظام. وهذا يعني أن النخبة العسكرية، التي تمتلك الحافز للدفاع عن الوضع القائم، لديها أيضا القدرة على القيام بذلك من دون إضعاف سيطرتهم على الضباط، لأن الجزء الأكبر من مرؤوسيهم لن يتخلى عن العنف ضد "الآخر" السنّي. إضافة إلى ذلك، فإن العداء الطائفي يعني أن الضباط السوريين أبدًا لم يطوّروا ثقافة مؤسسية باستثناء القمع الداخلي من الأدوار المسموح بها في عالم القوات المسلحة؛ فمنذ أن استولى حافظ الأسد على السلطة وحتى يومنا هذا، بقي الجيش يشارك عن كثب في الأمن الداخلي والقمع السياسي، ومجزرة حماة في عام 1982، هي المثال الأكثر مأسوية. وخلاصة القول، على عكس نظرائهم التونسيين، لم يكن لدى النخبة العسكرية السورية أي حافز لإدارة الظهر لرئيسهم المحاصر. وعلى نقيض كبار ضباط الجيش المصري، يمكنهم أن يصدروا أوامر بإطلاق النار على المدنيين، من دون تعريض التماسك التنظيمي للضباط للخطر، أو لفقدان السيطرة عليه.

3- النخبة العسكرية في تونس: لا الإرادة ولا القدرة على الدفاع عن النظام

كانت الانقلابات في العالم العربي في أوجها، عندما أصبح حبيب بورقيبة أول رئيس لتونس في عام 1957، وبعد سنة واحدة حصلت بلاده على استقلالها من فرنسا. أبقى بورقيبة الجيش خارج العملية السياسية من اليوم الأول، ولعب الضباط في المرحلة ما بعد الكولونيالية في عدة بلاد أخرى في كثير من الأحيان دور المحدّثين وبناة الأمة، بينما

اقتصر دور الجيش التونسي حصرًا في الدفاع عن حدود البلاد والسيادة الوطنية. كان بورقيبة معاديًا لتدخل الجيش في السياسة، حتى إنّه رفض إعطاء الضباط الحق في الانضمام إلى حزبه الحاكم الاشتراكي الدستوري.[82] كان مؤكدًا أن عدم ثقة بورقيبة بالجيش ستزداد بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1962، وكبقية أغلبية الحكام العرب في ذلك الوقت، كان يخشى من فقدان السلطة بانقلاب سياسي.[83] حتى يمنع الانقلاب، أبقى بورقيبة الجيش التونسي صغيرًا وضعيف التمويل، في حين أنه أسس في الوقت نفسه جهاز أمن داخلي قويًّا، تابعًا لوزارة الداخلية، وظل يعتمد على أجهزة الأمن لموازنة القوات المسلحة حتى سقوطه، في عام 1987.[84]

عندما أطاح زين العابدين بن علي، رئيس وزراء بورقيبة، الشيخَ المستبد في 1987 بانقلاب قصر غير دموي، تكهّن مراقبون بأن الوقت قد حان لإنهاء تهميش القوات المسلحة التونسية، لأن الرئيس الجديد ذو خلفية عسكرية. كان المرسوم الرسمي الثاني لبن علي: تعزيز ودعم مجموعة كبار الضباط، لدرجة أكبر، ما أعطى، أيضًا، الصدقية لتلك التكهنات.[85] لكن سرعان ما توضح أن الرئيس الجديد لا يثق بالجيش أكثر من سلفه، وأن تكتيكاته المانعة للانقلاب لا تختلف عن أساليب بورقيبة، فالمعاملة التفضيلية لأجهزة الأمن الداخلي وخصوصا للحزب الحاكم؛ التجمع الديمقراطي الدستوري RCD، كانت منسجمة مع حاجة زين العابدين بن علي إلى إيجاد ثقل موازن للجيش، فبقيت المؤسسة العسكرية شريكًا صغيرًا، طغت عليها في استمرار شرطة النظام وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات، ضمن الأجهزة الأمنية القوية التي بناها بن علي طوال فترة حكمه. انعكس الوضع المهمش للقوات المسلحة في سياسات توزيع الموارد لزين العابدين بن علي، فعلى الرغم من أن ميزانية الجيش ارتفعت في السنوات التي تلت عام 1987، لكنها لم تواكب ميزانية الأجهزة الأمنية، التي ازدادت أربعة أضعاف بين عامي 1987 و1999.[86]

لم تتزايد أعداد القوات المسلحة بشكل كبير كما أجهزة الأمن، وعلى الرغم من أن الجيش احتفظ بالسيطرة على الأسلحة الثقيلة في تونس، وتحديدًا الألوية الميكانيكية

وسلاح الجو، إلا أنَّ أفراد التشكيلات الأمنية المختلفة في تونس وصلت إلى نحو 130000 رجلٍ، بما في ذلك 8000 في الحرس الرئاسي و20000 في الحرس الوطني، كما قدّر كلٍ من بيتر شرايدر Peter Schraeder وحمادي الرديسي،[87] بينما توظّف الأجهزة الأمنية المختلفة ما بين 80000 و133000 وفقًا لبياتريس هيبو Beatrice Hibou، ففي حين أن نسبة الشرطة إلى كل مواطن في فرنسا هي 1: 265 وفي المملكة المتحدة 1: 380، فإنها تتراوح في تونس زين العابدين بن علي، البلد الذي يبلغ تعداده عشرة ملايين نسمة فقط، بين 1:67 و 1: 112، واحتسبت هذه الإحصاءات اعتمادًا على تخمينات،[88] وعلى النقيض من ذلك، فإن القوات المسلحة لم تتجاوز 35000 رجلٍ.

الجدول 2: الخلفية المهنية المحافظين في عهد بن علي، خلال عقد [أ]

	1987-1990	1991-2000	2001-2010	الكلي
ضباط الجيش	20/1	64/2	52/0	136/3
ضباط الشرطة	20/0	64/1	52/0	163/1
المدنيون	20/19	64/61	52/52	136/132

ملاحظة أ: *انظر هشام بو ناصيف، "محاصر عسكريًا: القوات المسلحة والشرطة والحزب في عهد زين العابدين بن علي، تونس، 1987 - 2011، "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط 47 شباط/ فبراير 2015): 65-87، في 79.*

كانت حالة الغياب الواضح لضباط الجيش داخل النخبة الحاكمة، هي الأكثر أهمية من مقارنة حجم وميزانيات القوات المسلحة مع الأجهزة الأمنية، والتي لا بدّ من ملاحظتها في أي دراسة للعلاقات المدنية-العسكرية في تونس بن علي. يزعم ستيفن إيردل Steffen Erdle في تحليله الزاخر بالمعلومات عن الدائرة الأساسية المحيطة بزين العابدين بن علي، بأنها كانت تتألف من أفراد عائلته وأصدقائه، فضلًا عن أعوانه في مختلف الخدمات السرية، وفي وزارات الداخلية والخارجية والشؤون الاجتماعية، والتعاون الدولي، والمتعلقة بالاقتصاد.[89] وفي حال كونهم لا ينتمون إلى عشيرته أو عشيرة زوجته، فإن ضباط زين العابدين بن علي، شديدي البيروقراطية، وخبراء الاقتصاد، والمستشارين المدنيين ينحدرون من حزبه الحاكم. ويبين الجدول (2) إلى أي مدى تم إبعاد كبار الضباط التونسيين من الوظائف المدنية المرموقة.

تتناقض هذه المواقف بشكل صارخ مع مواقف كلٍ من حسني مبارك وبشار الأسد، فهما يعتمدان كثيرًا على كبار الضباط من المقربين لهما. في حين أن الضباط التونسيين لم يشاركوا في المجال الاقتصادي لبلدهم كما هو ملاحظ، وهذا تباين كبير آخر لهم مقارنة مع مصر وسورية، كما لم يطور الجيش التونسي مجالًا اقتصاديًا مستقلًا مثل ما فعلت القوات المسلحة في مصر، ولم يستثمروا نفوذهم لتحقيق الرعاية والحماية لأصحاب المشاريع الاقتصادية، في مقابل الحصول على مكاسب خاصة، مثل نظرائهم السوريين.

ظلَّ كبار الضباط في تونس، طوال فترة بن علي، غير فاسدين ومزدرين للفساد المحيط بالرئيس وحاشيته.[90] وهذا يعني أنه خلافًا لما حدث في مصر، كان الاحتكاك بين كبار الضباط ومرؤوسيهم في تونس في حده الأدنى، حيث لم يستفد كبار الضباط ولا متوسطو وصغار الرتب من النظام الحاكم:

يبلغ مرتب برتبة ملازم أول بعد التخرج 750 دينار (450 $). أما راتب ضابط برتبة عميد هو 1500 دينار (900 $). يعرف الضباط الشبان أنه وبعد 30 عامًا من الخدمة لا تختلف رواتبنا كثيرًا عن رواتبهم. هم يعتقدون أننا لا نعيش في بذخ وأن نمط حياتنا، أي:

الشقق التي نملك، وسياراتنا مشابهة لما يملكون. ونتيجة لذلك، لا توجد عداوة، ولا خلاف بين كبار الضباط في القوات المسلحة التونسية ومرؤوسيهم. وروح العمل الجماعي في سلك الضباط هي قوية جدا.[91]

لا يوجد أي خلاف بين كبار الضباط ومرؤوسيهم في تونس. لم تؤدِّ النخبة العسكرية أبدًا دورًا سياسيًا وغير سياسيّ مؤثرًا؛ وبالتالي، نحن كضباط كبار لا نحصل على مكافآت خاصة يحرم منها صغار الضباط. الاحتكاك بين الأجيال هو شبه منعدم، والضباط هم مترابطون جدا .[92]

كيف أثرت هذه الخلفية على سلوك النخبة العسكرية في عام 2011؟ خمنت مبكرًا بأنَّ توازنًا نموذجيًا يُبعد ضباط القوات المسلحة عن مواجهة النظام، ولكن تكتيكات أخرى مانعة للانقلاب يمكن أن تعوض الاستياء في صفوف الجيش. كانت نقطة الضعف في نظام بن علي لمنع الانقلاب هي الاعتماد الحصري على التوازن. إنَّ القمع الذي تمارسه الشرطة التونسية يعني أن الجيش صنّف القمع كما أنه لعنة لثقافته المؤسسية، وأنَّ هويته المهنية المتمركزة على الدفاع عن الحدود، لا تتضمن القمع الداخلي كدور مسموح أن يلعبه. وعلاوة على ذلك، لم تكن النخبة العسكرية مندمجة مع شبكات المحسوبية للنظام، ما يعني أنه ليست لديها المصلحة في بقائها. وأخيرًا، لم يكن متوقعًا من الضباط المتوسطين والصغار أن يرتكبوا مذبحة بحق المدنيين لمصلحة النظام؛ حيث لا كراهية مشتركة، أو يرتبطوا فكريًا بزين العابدين بن علي. بعيدًا عن كونه تجسيدًا حيًا لنموذج، كما كان جمال عبد الناصر في مصر لكثير من جنوده وأبناء بلده، كان بن علي مستبدًا فاسدًا قليل الاحترام كقائد بين الجنود والمدنيين على حد سواء، كما لا يمكنه تصوير نفسه كزعيم طائفي يعتمد مستقبل مجموعته على بقائه على قيد الحياة؛ فقد كانت تونس بلدًا متجانسًا جدًا لزين العابدين بن علي لينشئ أتباعًا على أساس من تضامن الجماعة. وباختصار، فإن نخبة الجيش التونسي لم يكن لديها الحافز لإنقاذ بن علي؛ وحتى لو لم تكن هذه هي الحالة، فإن النتيجة لن تكون مختلفة لأن كبار الضباط ليس لديهم القدرة على المحافظة على الوضع الراهن، وهم يعرفون كم كان مرؤوسوهم غرباء ونافرين من الرئيس السابق، ففي اللحظة التي نشر فيها رشيد عمار، رئيس أركان

الجيش، قواته في شوارع تونس، تحدَّدَ مصير النظام، أصبح المنفى هو الخيار الأخير المتبقي لبن علي.

في عقب الثورة التونسية والتي ليست موضوع هذه المادة، لاحظت أن سلوك النخبة العسكرية في أثناء أزمة صيف وخريف 2013، يؤكد جوهرها الرئيس عندما اغتيلت شخصيات من المعارضة العلمانية مثل شكري بلعيد، ومحمد بورهامي، في شباط/ فبراير وتموز/ يوليو عام 2013، على التوالي، خرج الآلاف إلى الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة التي تهيمن عليها النهضة، الحزب الاسلامي الرئيسي في تونس. لفترة من الوقت، عزز الاستقطاب بين مختلف التشكيلات السياسية في تونس تزايد عدم الاستقرار ضد أنشطة إرهابية عكسية في جبال شعَمبي على الحدود مع الجزائر. كان من الممكن للمشاحنات السياسية وسوء الأوضاع الأمنية أن تزود النخبة العسكرية بذريعة للتدخل في السياسة، ولكن، على عكس نظرائهم المصريين، أظهر كبار الضباط التونسيين عدم اهتمامهم بالقيام بذلك؛ حيث لم تكن القوات المسلحة توظف لقمع المتظاهرين المدنيين، الذين خرجوا مرة أخرى، إلى شوارع المدن التونسية. كان تعاطف الضباط العلمانيين المخلصين مع النهضة قليلًا، وبغض النظر عن رتبهم لم يكن لديهم الاستعداد لارتكاب مجزرة من أجل الدفاع عن حكومة يسيطر عليها تشكيل سياسي غريب أيديولوجيًا،[93] كما لم يكن لدى النخبة العسكرية مصلحة اقتصادية في إبقاء النهضة في السلطة.[94] كان القمع الداخلي يتنافى مع القناعات الخاصة للضباط التونسيين في ظل النهضة، تمامًا كما كان عليه في عهد بن علي. إضافة إلى ذلك، فإنه لأمر غير مقنع بالنسبة للنخبة التونسية لأن تعد لانقلاب ضد حكومة منتخبة ديمقراطيًا، بسبب حكمهم على الفكرة كـ "عار".[95] بقي الجيش في ثكناته، وتم حل الأزمة السياسية من خلال المفاوضات.

الخلاصة

لقد زعمت في هذه المقالة بأن التكتيكات المانعة للانقلاب تشكل سلوك النخبة العسكرية في أوقات الاحتجاجات المدنية. كما أنني قد زعمت أيضًا أننا في حاجة لأن نقوم بتحليل إشكالية العلاقة بين كبار الضباط ومرؤوسيهم، من أجل سبر أغوار سلوك النخبة العسكرية تجاه الاحتجاجات المدنية، التي تتحدى الأنظمة الاستبدادية.

يعتمد كبار الضباط على طاعة الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة لتنفيذ أوامرهم، أما إن كان الضباط ذوو الرتب المنخفضة ليسوا على استعداد للمحافظة على الوضع الراهن؛ فليس لدى النخبة العسكرية القدرة على القيام بذلك بذاتها، على الرغم من أنهم قد يفضلون ذلك. وبالتبادل، قد يكون كبار الضباط حريصين على رؤية انهيار النظام، أو قد يكون الضباط من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة موالين للنظام ومستعدين لإطلاق النار على المدنيين العزل من أجل الدفاع عنه. بتأطير العلاقات المدنية-العسكرية في قوالب مختلفة، فإن التكتيكات المانعة للانقلاب تحدد سلفًا ميل النخبة العسكرية، وكذلك ميول الرتب المتوسطة والصغيرة من الضباط، تجاه الحكام المستبدين، وبالتالي، حوافز كبار الضباط وقدرتهم على الدفاع عن النظام-من عدمها.

ليست الانقلابات ظاهرة عربية خاصة، ولا التكتيكات المانعة للانقلاب. كان القلق من التمرد العسكري واسع النطاق خلال القرن العشرين، إذ صاغَ العلاقات المدنية-العسكرية في مناطق مختلفة من العالم. ففي أفريقيا، عزز المستبدون الكراهية المشتركة، وكثيرًا ما لجؤوا إلى التضامن العرقي من أجل إبقاء القوات المسلحة موالية، وفي الاتحاد السوفياتي السابق والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، عزّزت النخبة السياسية أيضًا الكراهية المشتركة التي شيدت حول وجود أيديولوجية توجه المستقبل. كما هو الحال في العالم العربي، حافظ التحيز الطائفي أو العرقي على بقاء القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا إلى جانب المستبدين عندما تحدت الاحتجاجات المدنية أنظمتهم -القوات العسكرية الكينية تحت قيادة دانيال اراب موي Daniel arap Moi

الدكتاتورية هي مثال على ذلك. وعلى النقيض من ذلك؛ فقد كانت القوات المسلحة في شرق أوروبا مترددة بشكل واضح في سفك الدماء من أجل إنقاذ الأنظمة في عام 1989، على الرغم من انغماسها لعقود في النظم العقائدية الشيوعية.

هل هذا يعني أن الكراهيات المشتركة تكون أكثر أهمية عندما تُبنى حول هوية وليس على أيديولوجية؟ هذا السؤال هو واحد فقط من بين عديد الأسئلة الأخرى، التي لا تزال تحتاج إلى معالجة من أجل إثراء فهمنا للمناعة من الانقلاب، وآثاره على سلوك الجيش في أوقات الاحتجاجات. على الرغم من أن دراستي قد اقتصرت هنا على العالم العربي، لكنني أفكر نظريًا كلما قاربت ديناميكيات الظاهرة في مصر وسورية وتونس. وبداهة، لا شيء يمنع زعمي من الانتقال إلى حالات خارج منطقة الشرق الأوسط. بالفعل، يحدوني الأمل في أن منهجيتي ستثبت صلابة وإثارة للاهتمام، بما فيها الكفاية لمزيد من الدراسات لاختبار آثارها في مكان آخر.

الهوامش

1- حازم قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة: طريق مصر إلى ثورة (لندن، فيرسو، 2012)، 5.

2- طارق مسعود، "الثورات في مصر وتونس: الطريق إلى (ومن) ساحة التحرير"، مجلة الديمقراطية 22 (تموز 2011)، 20-34، في 23.

3- جوشوا ستاشر، المستبدون المرنون: نظام السلطة في مصر وسورية (ستانفورد، كاليفورنيا، ستانفورد جامعة أكسفورد، 2012)، 7-8.

4- فيليب درو فنسنت، "من حروب القتال الرسمية إلى المحافظة على السلم المدني؟"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط 43 (آب/ أغسطس 2011)، 394-392، في 393.

5- زولتان باراناي، "مقارنة الثورات العربية: دور الجيش"، مجلة الديمقراطية 22 (أكتوبر 2011)، 39-28، 30.

6- غريغوري غاوز الثالث، " لماذا غاب الربيع العربي عن دراسات الشرق الأوسط: أسطورة استقرار المستبدين "، شؤون أجنبية 90 (يوليو / أغسطس 2011)، 90-81، 84.

7- تستخدم الدراسة حول المناعة من الانقلاب عادة مصطلح "التحيز العرقي" اختصارًا لاستغلال الولاءات الخاصة ودلالات الهوية. أنا أفضل أن استخدم "التحيز الطائفي" لأن الانتماءات التي أشير إليها في هذه المقالة تتمحور حول الطوائف وليس الجماعات العرقية.

8- إيفا بيلين، "إعادة النظر في متانة السلطوية في الشرق الأوسط: دروس من الربيع العربي" السياسة المقارنة 44 (كانون الثاني/ يناير 2012)، 127-149، في 130.

9- شاندرا وانطون دوغلاس كامن، "توليد الإصلاحات وإصلاح الأجيال: السياسة العسكرية في أندونيسيا في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية وتوطيدها"، السياسة الدولية 55، تشرين الأول/ أكتوبر 2002، 136-96، في 99.

10- على سبيل المثال، ركزت كثير من التكهنات في وقت مبكر حول ردة فعل الجيش المصري على الحوادث على الانقسام بين القوات المسلحة بصورة عامة، من جهة، والحرس الجمهوري والقوات الجوية من جهة أخرى، وكلاهما مقتنعان بأنهما أكثر ولاء لمبارك من التشكيل الآخر في الجيش. انظر بول عمار، "لماذا مبارك هو غائب،" جدلية، 1 شباط/ فبراير 2011، يمكن الاطلاع عليه في/http://www.jadaliyya.com صفحة / فهرس / 516 / لماذا مبارك، هو غائب، 3 شباط/ فبراير 2011.

11- لقد استخدم كلٍ من دافيد بيون- برلين وهارولد ترينكوناس نظريات الوكيل الرئيسي في العلاقة المدنية العسكرية لشرح تملص الجيش أثناء الأزمات الدستورية في أميركا اللاتينية. انظر "بريتورية مدنية وتهرب العسكر أثناء الأزمات الدستورية في أميركا اللاتينية، "السياسة المقارنة 42 (تموز/ يوليو 2010)، 411-395. في مقالة بيون- برلين وترينكوناس، المستبد هو الأساس الذي يفوض السلطة إلى المرؤوسين العسكريين، وكلائه. ولقد عالجت في إطاري، النخبة العسكرية كأساس والمرؤوسين هم الوكلاء. لمعرفة المزيد عن نظرية الأساسي والوكيل المطبقة على دراسة العلاقات المدنية والعسكرية، انظر بيتر فيفرFeaver، عبيد مسلحون: الوكالة والرقابة والعلاقات العسكرية المدنية، كامبريدج، MA: مطبعة جامعة هارفارد، 2003.

12- بينت كلٍ من إيريكا شينويت وماريا ستيفان، بأن الحملات الواسعة السلمية لديها فرصة حوالي 60 في المئة لإنتاج تحولات الولاء داخل قوات الأمن. انظر لماذا تعمل المقاومة المدنية: المنطق الاستراتيجي للصراع السلمي (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، 2011)، 48. إن عزوف للجنود عن إيذاء المدنيين قد صُنف بوصفه واحدًا من الأسباب

الرئيسة للانشقاق بدلًا من اتباع الأوامر بقمع المتظاهرين العزل. انظر شارون إريكسون نيبشتاد، الثورات السلمية: المقاومة المدنية في أواخر القرن العشرين (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2011)، 122

13- . إيريك نورديلينغر، الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات (إنجليوود المنحدرات، NJ: برنتيس هول، 1977)، ص 122.

14- موريس جانوفيتز، الجندي المحترف: صورة اجتماعية وسياسية (جلينكو، إلينوي: الصحافة الحرة، 1960)؛ صموئيل. فاينر، الإنسان على صهوة جواد: دور الجيش في السياسة (هارموندسورث المملكة المتحدة: البطريق، 1975)؛ صموئيل ديكالو، الانقلابات ودور الجيش في أفريقيا: دراسات في الأسلوب العسكري (نيو هافن،CT : مطبعة جامعة ييل، 1976)؛ باربرا جيديس: "ما الذي نعرفه عن التحول الديمقراطي/ الدمقرطة بعد عشرين عاما، "مراجعة سنوية للعلوم السياسية 2 (1999)، 144-115. وبيون-برلين وترينكوناس، "اليريتورية المدنية والتهرب العسكري ". هول، 1977)، 102.

15- دوغ ماك آدم، وجون د. مكارثي ومايرن. زالد، وجهات نظر مقارنة حول الحركات الاجتماعية: الفرص السياسية وبنى التعبئة العامة، والتشكيلات الثقافية (تشكيلات البنى التعبئة العامة والثقافية) (نيويورك، جامعة كامبريدج الصحافة، 2008)

16- راسل، التمرد، الثورة والقوات المسلحة: دراسة مقارنة من البلدان الخمسة عشر مع التركيز بشكل خاص على كوبا وجنوب أفريقيا، نيويورك، الصحافة الأكاديمية، 1974، 12.

17- Ibid.

18- فيليب ج. شميتر، "التكهنات حول النهاية والعواقب المحتملة للأنظمة الاستبدادية، ورقة عمل، رقم/عدد 60، مركز ويلسون، واشنطن العاصمة، 1980؛ وتيرينس لي، "القوات المسلحة والتحولات من الحكم السلطوي: شرح دور الجيش في 1986 الفلبين وأندونيسيا 1998، " دراسات سياسية مقارنة 42 (شباط/ فبراير 2009): 669-640، في 641.

19- بيلين Bellin، "إعادة النظر في متانة التسلطية في الشرق الأوسط."

20- بروس بوينو دي ميسكيتا وأليستر سميث، دليل الديكتاتور: لماذا سوء التصرف أغلبا هو دائمًا سياسة جيدة، نيويورك، الشؤون العامة، 2012.

21- لي Lee، "القوات المسلحة والتحولات من الحكم التسلطي."

22- جيمس كوينليفان James T. Quinlivan "المناعة من الانقلاب: ممارستها ونتائجها في الشرق الأوسط،" الأمن الدولي 24، خريف 1999: 131-165، في 133.

23- فيافرFeaver، خدم مسلحون/المرتزقة. ستيفن بيدل وستيفن لونغ، "الديمقراطية والفعالية العسكرية: نظرة معمقة"، مجلة حل النزاعات 48 (أغسطس 2004): 546-525. وأولريش Pilster وتوبياس بوهمليت، المناعة من الانقلاب والفعالية العسكرية في حروب المصالح 1967-1999" إدارة النزاع وعلم السلام 28 (أيلول/ سبتمبر 2011): 350-331.

24- عارون بلكين وإيفان شوفر "مخاطر الانقلاب، التوازن والصراع الدولي،" دراسات أمنية 14، 2005: 140-177.

25- جوناثان م باول، "ضعف النظام والتهديد لتحويل الانتباه بالقوة"، مجلة حل النزاع 58 (شباط/ فبراير 2014): 169-196.

26- فيليب روسللر، "العدو من الداخل: الحكم الشخصي والانقلابات والحرب الأهلية في أفريقيا،" السياسة العالمية 63 (نيسان/ أبريل 2011): 346-300.

27- الاستثناء هو تيودور ماك لوشلين McLauchlin، "استراتيجيات الولاء والانشقاق العسكري في أثناء التمرد،" السياسات المقارنة 44 (نيسان/ أبريل 2010): 350-333.

28- جمال حمدان ، أسرار ثورة 23 تموز (القاهرة: دار العلوم 2011)؛ سعد الدين-غزالي، حرب أكتوبر: مذكرات سعد الدين-غزالي [حرب أكتوبر: مذكرات سعد الدين الغزالي] (القاهرة: رقية للنشر والتوزيع 2011)؛ أمين هويدي، خمسون عامًا من العواصف ، رويت ما شاهدته] (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)؛ عبد الله إمام، الفريق محمد فوزي النكسة، الاستنزاف ، السجن] (القاهرة: دار الخيال،2001)؛ محمد الجوادي، في "عقب النكسة، مذكرات قادة الجيش المصري] (1972-1967، القاهرة: دار الخيال، 2001)؛ نيكولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سورية: السياسة والمجتمع في ظل الأسد وحزب البعث (: I.B.Tauris، 1996)؛ مايكل آيزنشتات "وحدات الدفاع السورية: لمحة عن وحدة بريتورية" (ورقة غير منشورة، 1989)؛ عبد اللطيف البغدادي، [مذكرات] (القاهرة: آل المكتب المصري الحديث، 1977). خالد محي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1992)؛ محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي، حرب أكتوبر (سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: دار بحوث الشرق الأوسط الأميركية 1977)؛ وعبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن الانفصال في سورية (بيروت: دار الاتحاد، 1968).

29- جيرالد سيجال وجون فيبس، "لماذا تدافع الجيوش الشيوعية عن أحزابهم،" استطلاع آسيوي 30 (تشرين الأول/ أكتوبر 1990): 959-976، في 965.

30- هذا لا يعني أن الشرطة أو القوة العسكرية الموازية يجب أن تكون قادرة على هزيمة القوات المسلحة على هزيمة القوات المسلحة في معركة شبه كاملة، ومع ذلك، يتوجب أن تكون تكون قوية وموالية بما يكفي لجعل تكلفة انقلاب، والمواجهة التي سوف تترتب على ذلك، باهظة. انظر كوينلينفان Quinlivan "المناعة من الانقلاب " 141-142. وبيلستر وبوهملت Bohmelt Pilster، المناعة من الانقلاب والفعالية العسكرية في الحروب الدولية".

31- هارولد ترينكوناس Trinkunas، حبك السيطرة المدنية على الجيش في فنزويلا: منظور مقارن (تشابل هيل: جامعة نورث كارولينا الصحافة، 2005)، 176-177.

32- جمال عبد الناصر مثال على ذلك.

33- تحولت الثورة السورية في نهاية المطاف إلى التمرد المسلح، ولكن هذا جاء بعد أشهر من الاحتجاجات المستمرة والسلمية. بشكل أصلي، يشترك التحرك الشعبي في سورية بالميزات نفسها مع مثيلاتها في كلٍ من تونس ومصر.

34- خسارة المستبدين في كثير من الأحيان لمناصبهم من خلال الانقلابات أكثر من الانتفاضات الشعبية هو الأمر الملاحظ، وهذا صحيح في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في المنطقة العربية. مجموعة بيانات ميلان سفوليك Milan Svolik المتصلة بالوجود غير الدستوري للقادة في الديكتاتوريات يشير إلى أنه: من أصل 303 من المستبدين المشمولين، أزيل 32 منهم بواسطة الانتفاضات الشعبية، و30 منهم تنحوا نتيجة للضغط القوي باتجاه الديمقراطية والذي لا يمكن تحمله، و20 اغتيلوا، كما تم إزالة 16 آخرين عن طريق التدخلات الخارجية، في حين خسر 205 بواسطة إنقلابات ناجحة (ميلان سفوليك، "ديناميكيات تقاسم السلطة والقيادة في الأنظمة الاستبدادية،" المجلة الأميركية للعلوم السياسية 53 (نيسان/ أبريل 2009): 478-477).

35- ريموند هينبوش، "استمرارية التسلط"، نظرية التحول الديمقراطي/الدمقرطة والشرق الأوسط: نظرة ونقد، "الدمقرطة" Democratization 13 (حزيران/ يونيو 2006): 395-373.

36- إليزيئير بئيري، "انحسار الانقلابات العسكرية في السياسة العربية،" دراسات الشرق الأوسط 18 (كانون الثاني/ يناير 1982): 69-81.

37- جويل مجدال، المجتمعات القوية والدول الضعيفة: العلاقات بين الدولة والمجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1988).

38- حكاية من مذكرات اللواء مدكور أبو العز- يلتقط ببلاغة المدى الذي وصلت إليه أولوية المناعة من الانقلاب لتجاوز كل الأولويات لدى القادة العرب. وكان أبو العز- قد عُين قائد سلاح الجو المصري بعد الهزيمة الساحقة في عام 1967. إعادة بناء القوات الجوية كان أهم شرط لازم لتحقيق الانتعاش العسكري في مصر، وكان أبو العز بحاجة إلى ضباط قادرين على تدريب الطيارين الجدد. ومع ذلك، أمره الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن يُسرح عشرة ضباط، وجميعهم قد أكملوا تدريبهم في سلاح الجو، لأن لديهم أقارب ينتمون للإخوان مسلم (انظر الجوادي، في عقب النكسة "، 119). في سورية، الحرس البرتيوري لحافظ الأسد، سرايا الدفاع، تتمتع بأفضلية الوصول لأهم الأسلحة السوفياتية الواصلة للقوات المسلحة السورية قبل حرب 1973 مع إسرائيل، ليس لأن الوظيفة المنوطة بهم في المعارك المقبلة ولكن لأنها لعبت دورا أساسيًا في إستراتيجية الأسد المانعة للانقلاب (انظر آيزنشتات "سرايا الدفاع في سورية "4). وبالمثل، أعطت القيادة السياسية في مصر الأولوية للمخاوف المتعلقة بأمن النظام وليس لحسابات الإستراتيجية عندما خصصت شحنات من الدبابات السوفياتية إلى وحدات عسكرية مختلفة قبل حرب عام 1973. فقد حرصت على المحافظة على توازن القوى بين الألوية الميكانيكية التي لا يمكن أن يشكل أي منها تهديدًا لنظام السادات، كان توزيع الدبابات السوفياتية بين عدة ألوية بدلًا من تركيزها في عدد قليل من الألوية أقل كفاءة وفعالية من منظور عسكري (انظر الغزالي، حرب أكتوبر، 192-193). أمثلة أخرى كثيرة في السياق نفسه.

39- يزعم كلٍ من جوناثان باول وكلايتون ثاين بأن 72 انقلابًا وقعت في الشرق الأوسط من عام 1950لعام 2010. انظر "حالات الانقلابات العالمية 1950-2010: مجموعة بيانات جديدة"، مجلة أبحاث السلام 48 (آذار/ مارس 2011): 249-259، في 255. إذا، كما ذكرت بئيري "انحسار الانقلاب العسكري في السياسة العربية"، ونظمت 55 انقلابًا في العقود الثلاثة التي سبقت عام 1980، فقط 17 منها حدثت في العقود الثلاثة التالية، شهادة لفعالية المناعة من الانقلاب.

40- بول بيرسون، السياسة أخيرًا: التاريخ والمؤسسات والتحليل الاجتماعي (برينستون، نيو جيرسي: مطبوعات جامعة برنستون، 2004)، (4).

41- انظر على التوالي، حماد، أسرار ثورة 23 يوليو. محيي الدين، والآن أتكلم. مذكرات البغدادي، وجورج حداد، الثورة والحكم العسكري في الشرق الأوسط: الدول العربية، الجزء الثاني: مصر والسودان واليمن وليبيا (نيويورك: روبرت الإملاء وأولاده، 1973).

42- محمد فوزي، إستراتيجية المصالحة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)؛ أنيس منصور، من أوراق السادات (القاهرة: دار معاريف، 2010)؛ والغزالي، حرب أكتوبر.

43- انظر روبرت سبرنجبورج، مصر مبارك: تفتيت النظام السياسي (بولدر، كولورادو: ستفيو الصحافة، 1989).

44- قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة، 170.

45- قنديل، الجنود والجواسيس ورجال الدولة، 195. وهيليل فريش، "البنادق والزبدة في الجيش المصري" مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية 5 (صيف 2001): 12-1، في 6.

46- يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر (واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، (6).

47- لتفاصيل حول الضباط الذين استفادوا في عهد مبارك، انظر هشام بو ناصيف، "اقتران مع مبارك: المهنة الثانية والمكافآت المالية للنخبة العسكرية في مصر، 1981-2011"، مجلة الشرق الأوسط، 67 (خريف 2013): 530-509.

48- نادين مروشي، "خبير الولايات المتحدة: قيادة "الشركة العسكرية" تقود مصر"، مصر المستقلة، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

49- صايغ، فوق الدولة، 5.

50- حانوم الفنشاني، "الكاشف: مكالمة هاتفية تحمي تجار المخدرات"، الوفد، 1 نيسان/ أبريل 2011.

51- هولغر ألبرشت ودينا بشارة، "عودة على صهوة الحصان: التحول العسكري والسياسي في مصر، قانون الشرق الأوسط والحكم 3، 2011، 13-23.

52- "جنرالات مصريون يتحدثون عن الثورة والانتخابات،" واشنطن بوست، 18 أيار/ مايو 2011.

53- مقابلة مع جنرال من المجلس العسكري، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2011، في "ضياع في المرحلة الانتقالية: العالم وفقًا للمجلس العسكري في مصر "(تقرير 121، مجموعة الأزمات الدولية، 24 نيسان/ أبريل 2012).

54- رئيس الأركان المصري الفريق سامي عنان الذي كان يتحدث في واشنطن خلال اليوم الأول من التحركات الشعبية في مصر. انظر عاطف سعيد، "مفارقة الانتقال إلى (الديمقراطية) في ظل الحكم العسكري"، البحوث الاجتماعية 79 (صيف 2012): 434-397، في 401.

55- مقابلة مع اللواء (متقاعد) محمد قدري سعيد (الجيش)، القاهرة، 1 تموز/ يوليو 2012.

56- Cable: 08CAIRO029156 :أكاديميون يرون الجيش في تراجع، لكنه محتفظ بتأثير قوي،" 23 أيلول/ سبتمبر 2008.

57- وفقًا إلى المحضر الرئيسي في اجتماع الضباط، "الرتب العسكرية تكافح مثل بقية المصريين لأنهم، مثل المجتمع المصري، حيث تتركز الثروة في أعلى ولا تنساب. عليك التوصل إلى رتبة معينة حيث قبلها تكون الثروة مقفلة "مروة عوض،" تقرير خاص: في الجيش المصري، ومسيرة من أجل التغيير"، رويترز، 10 نيسان/ أبريل 2012؛ انظر أيضا باتريك غالي، "لماذا يخشى الجيش المصري تمرد "النقباء" فورين بوليسي، 16 شباط/ فبراير 2012، للحصول عليها http://foreignpolicy.com/2012/02/16/why-the-egyptian-military-fears-a-captains-revolt/

لماذا يخشى الجيش تمرد النقباء، 22 آذار/ مارس 2015.

58- مقابلة مع محمد قدري سعيد.

59- سامية نخول، "جيش مصر: لن يستخدم العنف ضد المواطنين"، رويترز، 31 كانون الثاني/ يناير 2011 للوصول إليها http://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFLDE70U2JC20110131

، 25 نيسان/ أبريل 2013

60- تشيريل بيليرين "الجيش في مصر يبقى محايد، يقول موللينس،" منشورات وكالة القوات الأميركية 4 شباط/ فبراير 2011، يمكن الاطلاع عليه في

61- ، 25 نيسان/ أبريل 2013.

http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=62693

62- هشام بو ناصيف، "لماذا لم يطلق الجيش النار على المصريين؟"، تقرير الشرق الأوسط 42 (شتاء 2012): 18- 21، ص 19.

63- سعيد "مفارقة الانتقال،" 410.

64- إيفان هيل ومحمد منصور، "الجيش المصري شارك في التعذيب والقتل أثناء الثورة، ويبين تقرير "الجارديان، 10 نيسان/ أبريل 2013، للوصول إليه

https://www.theguardian.com/world/2013/apr/10/egypt-army-torture-killings-revolution

مصر-الجيش-التعذيب بجرائم الثورة، 10 نيسان/ أبريل 2013.

65- باراناي، "مقارنة الثورات العربية،" 31.

66- مروة عوض، "يقول ضابط مصري: انضم 15 آخرون للمحتجون"، رويترز، 11 شباط/ فبراير 2011، يمكن الاطلاع عليه في

https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/feb/02/egypt-protests-mubarak

25 نيسان/ أبريل 2013.

67- مقابلة مع لواء متقاعد، القاهرة، 10 حزيران/ يونيو 2012.

68- روبرت فيسك، "ولأن مبارك يتمسك... ماذا الآن عن مصر؟" الاندبندنت، 11 شباط/ فبراير 2011، للوصول في ماذا الآن -http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-as-mubarak-clings عن مصر-2211287.html،

22 آذار/ مارس 2015.

69- قنديل، جنود وجواسيس ورجال الدولة، 226.

70- مقابلة مع محمد قدري سعيد.

71- مقابلة مع عبد الله سيناوي، كاتب مصري في الشروق اليومية ومعلق على شؤون القوات المسلحة المصرية، القاهرة، 2 تموز/ يوليو 2012.

72- غالي، "لماذا يخشى الجيش المصري ثورة النقباء".

73- مقابلة مع عبد الله سيناوي، القاهرة، 9 آذار/ مارس 2014.

74- هشام بو ناصيف، "الثقافة والمصالح والمؤسسات: لماذا عاد الجنرالات ثانية في مصر" (مخطوطة تحت المراجعة).

75- مقابلة مع لواء متقاعد في المخابرات العامة المصرية لم يرغب في الكشف عن اسمه، القاهرة، 23 آذار/ مارس 2014

76- غوردون توري، السياسة السورية والجيش 1945-1958، كولومبوس: جامعة ولاية أوهايو الصحافة، 1964)؛ كوينيليفان "المناعة من الانقلاب".

77- إيتمار رابينوفيتش، سورية في عهد البعث، 1963-1966: الجيش- ضامن الحزب (القدس: إسرائيل جامعة أكسفورد، 1972)؛ باتريك سيل، الأسد في سورية: الصراع على الشرق الأوسط (بيركلي: جامعة كاليفورنيا برس، 1988)؛ وفان دام، الصراع على السلطة في سورية.

78- سيل، الأسد في سورية، 319؛ وإيال زيسر، "الجيش السوري: بين الجبهات الداخلية والخارجية" مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية (5 آذار/ مارس 2001)، يمكن الاطلاع عليه في

http://www.gloria-center.org/

79- ، 1 آذار/ مارس 2001، 22 حزيران/ يونيو 2012.

80- إيال زيسر، "المظهر والواقع: بنية صانعي القرار في سورية،" مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية (أيار/ مايو 1998)، يمكن الاطلاع عليه في

http://www.gloria-center.org/1998/05/zisser-1998-05

-05 /، 20 حزيران/ يونيو 2012.

81- بسام حداد، شبكات الأعمال في سورية: الاقتصاد السياسي للمرونة الاستبدادية (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد، 2012)، 68.

82- كوينليفان "المناعة من الانقلاب" 154.

83- تزعم دراسة حديثة أن العلويين يشكلون 80 في المئة من الضباط و70 في المئة من الجيش الذي يشمل 200000 جندي محترف، وعلى الرغم من أن السنة تشكل أغلبية المجندين 300000 الإلزاميين، انظر جوزيف هوليداي، "الصراع على سورية في عام 2011: تحليل إقليمي وعملياتي" (تقرير الشرق الأوسط الأمني، معهد دراسات الحرب في واشنطن العاصمة، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، 10-11

84- ل. ب وير، "دور الجيش التونسي في مرحلة ما بعد بورقيبة،" مجلة الشرق الأوسط 39 (شتاء 1985): 47-27، في الصفحة 37.

85- نورا بورصللي، بورقيبة وتجربة الديمقراطية 1963-1956، صفاقس: طبعات SAMES، 2008، 145.

86- ميخائيل ويليس السياسة والسلطة في المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب/مراكش، من الاستقلال حتى الربيع العربي (لندن: C. هيرست، 2012)، 87.

87- ل.ب وير "انقلاب بن علي الدستوري في تونس،" مجلة الشرق الأوسط 42 (خريف 1988): 601-587، في 593.

88- ويليس: السياسة والسلطة في المغرب، 104.

89- بيتر. ج. شرايدر وحمادي الرديسي، "الاحتجاجات في مصر وتونس: سقوط زين العابدين بن علي"، مجلة الديمقراطية 22 (تموز/ يوليو 2011): 19-5.

90- بياتريس هيبو، قوة الطاعة: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس (كامبريدج، المملكة المتحدة: بوليتي برس، 2011)، 81.

91- ستيفان إيردل، "تونس: التحول الاقتصادي والاستعادة السياسية"، في طبعة فولكر بيرتيس، النخب العربية، التفاوض على سياسة التغيير (لندن: لين راينر، 2004)، 215. معظم المحافظين المدنيين ينتمون إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. والشيء نفسه ينطبق على الوزراء.

92- باراناي، "مقارنة الثورات العربية،" 31.

93- مقابلة مع العقيد (المتقاعد) مختار حشيشي (الجيش)، المدير السابق للأكاديمية العسكرية للجيش التونسي المقيم في واشنطن العاصمة، تونس، 12 تموز/ يوليو 2013.

94- مقابلة مع العقيد (المتقاعد) عبد الله بن عبد الله (القوى الجوية)، تونس، 1 تموز/ يوليو 2013.

95- مقابلة هاتفية مع عقيد متقاعد (الجيش) لم يرغب في الكشف عن اسمه، 28 حزيران/ يونيو 2014.

96- مصدر سابق.

97- من أجل معلومات أكثر حول أخلاق وقناعات الجيش التونسي، انظر هشام بو ناصيف، "الجيش المحاصر".

مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies